الأمم المتحدة S/PV.5017

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠١٧**

الخميس، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دنيسوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد دي بلاثيو إسبانيا
	ألمانيا	السيد تراوتفن
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/613)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-45048 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/613)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وصربيا والجبل الأسود وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي لصربيا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد لونكار (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس خلال مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/613، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/613)، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والذي يغطي أنشطة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والتطورات التي شهدتها كوسوفو من ١ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه. كما أود أن أشكر المجلس على الفرصة التي أتاحها لي لموافاته بأبرز النقاط الرئيسية في التقرير.

بعد انتشار العنف في منتصف شهر آذار/مارس، تركزت الجهود المبذولة في كوسوفو على خلق بيئة يمكن من خلالها تعزيز الثقة بين الطوائف الكوسوفية ويمكن للحوار بين زعماء كوسوفو السياسيين أن يسير قدما. وقد تركزت الجهود على إعادة بناء العقارات التي لحق بها الضرر أو الدمار في أثناء العنف، وعلى خلق الظروف لعودة آمنة

ومستدامة الذين أجبروا على ترك منازلهم أثناء العنف، وعلى وضع أسس لإصلاح الحكومة المحلية في كوسوفو والمضي قدما في عملية تنفيذ المعايير. ومع وجود تطورات مشجعة وملموسة في تلك المناطق ومناطق مهمة أخرى، يبقى التقدم الإجمالي هشا والشواغل الحقيقية قائمة.

إن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو اتسمت بالهدوء والاستقرار، مع وجود القليل من الحوادث الأمنية الهامة – التي لم يعز أي منها إلى مجموعات متطرفة. ومع استمرار حالات التخويف ضد الأقليات – وبصورة خاصة ضد صرب كوسوفو – لم تقع سوى حادثة خطيرة واحدة يبدو أن دوافعها كانت طائفية، وتحديدا، جريمة القتل التي وقعت في ٥ حزيران/يونيه لمراهق من صرب كوسوفو في قرية غراسانيتشا، قرب برشتينا. تلك الجريمة يجب أن تدان بأشد لهجة. ولكن ما شجعنا هو تمكن شرطة من ألبان كوسوفو تابعين لقوة شرطة كوسوفو من إلقاء القبض والاعتقال السريع لشابين من ألبان كوسوفو بعد ساعات قليلة فقط من وقوع الجريمة. وقد ساهم ذلك الاعتقال في تجنب تصاعد تلك الحادثة وتحولها الى عنف أوسع نطاقا بين الطوائف.

طوائف الصرب التي لا تشكل أغلبية، وخاصة صرب كوسوفو، ما زالوا يعيشون في ظروف أمنية غير مستقرة. وحرية التنقل والوصول إلى الخدمات والمنشآت العامة قد تقلصت بسبب الأحداث التي شهدها شهر آذار/مارس المنصرم. ومن المؤسف أنه لم تظهر دلائل تذكر على حدوث تحسن حقيقي منذ ذلك الحين. وما لم تتحسن الظروف الأمنية وحرية التنقل فإن الأقليات الكوسوفية لن تستطيع أن تثق في أن مستقبلها يكمن في كوسوفو. وحينئذ فقط يمكن للمشردين داخليا أن يشعروا بما يكفي من الثقة لحملهم على العودة الى منازلهم.

وعلى الرغم من وجود خطوات هامة في إعادة بناء المنازل المتضررة أو المدمرة أثناء أحداث العنف في آذار/مارس، فإن هناك ما يقرب من ٢ ٤٠٠ شخص ما زالوا مشردين نتيجة للاضطرابات. وتعيش أعداد صغيرة من العائدين الآن في ملاجئ مؤقتة بالقرب من المنازل التي يجري تعميرها. لكن أحداث العنف في آذار/مارس سددت ضربة شديدة لعملية العودة. وكان أثر الأحداث مدمرا بشكل خاص على عمليات العودة إلى المناطق الحضرية والتي كان مخططا لها في وقت سابق من السنة. وعلى الرغم من الانتكاسة الكبيرة التي تعرضت لها عملية العودة نتيجة لأحداث العنف في آذار/مارس، فإن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو تعمل مع ممثلي صرب كوسوفو لتحديد مجالات الأولوية لعودة صرب كوسوفو هذا العام.

وبعد بداية بطيئة شهد تعمير العقارات المتضررة والمدمرة تقدما كبيرا في الفترة المشمولة بالتقرير. وتتولى مؤسسات كوسوفو المؤقتة المسؤولية عن جهود التعمير فيما بعد العنف، وقد استحدثت لجنة تعمير مشتركة بين الوزارات كلفت بمهمة إدارة وتنفيذ برنامج التعمير. وبحلول ٣٠ تموز/ يوليه، كان ٣٣١ عقارا من العقارات الـ ٩٣٥ المتضررة أو المدمرة قد أعيد بناؤها، و ٢٧٧ عقارا كانت قيد التعمير. وإن إجراءات منح عقود لتعمير ٣٦ عقارا أخرى توشك على الانتهاء، ويجري الآن إعداد الوثائق الفنية لـ ١٦٠ عقارا إضافيا. ولئن كانت هذه النتائج جديرة بالتنويه، فمن الواضح أن ما ينبغي إنجازه في هذا المجال أكثر بكثير. وسيكون مطلوبا التعجيل بقدر أكبر في جهود التعمير لكفالة بناء كل المنازل قبل حلول موسم الشتاء، وكفالة إتمام تعمير كل المدارس قبل بدء السنة الدراسية.

وقد اتخذ زعماء ألبان كوسوفو خطوات مشجعة للبدء في إصلاح الضرر الذي لحق بالحوار والوئام بين الطوائف الذي نجم عن أحداث العنف في آذار/مارس، تجلت

في إظهار الروح الودية تجاه الأقليات الكوسوفية من خلال زيارات قاموا بها إلى المجتمعات المحلية لتلك الأقليات. وتلك الخطوات مهمة، لكنها يجب أن تتابع بالتزام علني دائم وأعمال ملموسة تستهدف بناء الثقة بين مجتمعات كوسوفو المحلية بغية كفالة ترسخ جذور عملية المصالحة الصعبة. ويكتسي استئناف الحوار السياسي بين زعماء مجتمعات كوسوفو المحلية، عقب أحداث العنف أهمية قصوى ليتسنى لكوسوفو أن تحقق التقدم.

ورغم إحجام صرب كوسوفو المتواصل عن المشاركة في مؤسسات كوسوفو المؤقتة، كان التوقيع على الإعلان المشترك من قبل زعماء صرب كوسوفو وألبان كوسوفو في ١٤ تموز/يوليه، الذي التزم فيه زعماء الطائفتين بالتعاون في عدد من الميادين، تطورا كبيرا. وبيان حسن النوايا ذاك يجب بالطبع أن تعقبه إجراءات ملموسة.

وشهدت الفترة الأخيرة أيضا تقدما في عملية تنفيذ المعايير. فعقب إطلاق خطة تنفيذ معايير كوسوفو المنقحة في ٣١ آذار/مارس، أبدت مؤسسات كوسوفو المؤقتة استعدادا متجددا والتزاما بالدفع بتلك العملية قدما. وفي داخل المؤسسات المؤقتة تمت إحالة المهام وتحديد المواعيد لبلوغ الأهداف المحددة في خطة التنفيذ، واستحدثت آلية للرصد والتقييم. هذه خطوات مهمة، لكن التحدي يكمن في ضمان المؤسسات المؤقتة حدوث تغيير ملموس يتمشى مع متطلبات الخطة، وعلى وجه التحديد في مجال حماية الأقليات والنهوض بحقوق الأقليات، فضلا عن مجالي العائدين وحرية التنقل. والمطلوب من صرب كوسوفو أن يشاركوا في عملية تنفيذ المعايير لمعالجة شواغلهم. ويجب على المؤسسات المؤقتة أن تركز، على وجه التحديد، على إنجاز كل الأعمال ذات الأولوية المنصوص عليها في الخطة بعد أحداث عنف آذار/مارس.

وحدث تقدم كبير في الجهود المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة لاستهلال عملية إصلاح الحكومة المحلية في كوسوفو. وبعد مداولات مستفيضة أجراها الفريق العامل المشترك بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، تم في ٢٣ تموز/يوليه عرض وثيقة إطارية بشأن الحكومة المحلية تتضمن المبادئ وإطار العمل لنقل المسؤوليات إلى المستوى المحلي. والوثيقة، التي أقرتها حكومة كوسوفو من حيث المبدأ، تشكل خطوة هامة نحو تطوير توصيات بشأن ترتيبات مؤسسية جديدة محتملة طلبها مجلس الأمن لتيسير قيام حكومة محلية أكثر فعالية من خلال نقل المسؤوليات.

لقد اتسمت عملية التشاور بالشفافية والشمولية واستفادت من الدعم المتواصل من المجتمع الدولي. ولئن كان ممثلو طائفة صرب كوسوفو لم يوافقوا رسميا على الوثيقة، فإنهم شاركوا بصفة مراقب في الاجتماعات الأربعة الأخيرة للفريق العامل وساهموا مساهمة مضمونية في النص المتفق عليه. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتشاور مع صرب كوسوفو، بغرض التعرف على موقفهم بشأن الوثيقة. ونحن نحث كل الأطراف المعنية على مواصلة مشاركتها النشطة في هذه العملية، حتى تتحقق نتائج عملية قريبا. وسيتلقى المجلس، في الوقت المناسب، توصيات من الأمين العام كما هو مطلوب.

لقد ظلت مؤسسات كوسوفو المؤقتة، وعلى وجه الخصوص حكومة كوسوفو، تحرز تقدما في تحسين كفايتها وفعاليتها. ومع ذلك، لا تزال جمعية كوسوفو تواصل التركيز على المسائل الرمزية مما يضر بتنفيذ المعايير تنفيذا ملموسا بالعمل التشريعي الذي يستهدف تحسين الحياة اليومية لكل سكان كوسوفو. وكان هذا أكثر وضوحا في سعي الجمعية إلى اقتراح مجموعة شاملة من التعديلات للإطار الدستوري. وبالرغم من تحذيرات البعثة المتكررة بأن هذا السعي قد

تجاوز اختصاص الجمعية، وبالرغم من إصدار البعثة نشرة صحفية في ٨ تموز/يوليه تؤكد من جديد ذلك الموقف، صوت أعضاء الجمعية يوم ٢٨ تموز/يوليه لاقتراح مجموعة تتضمن ٣٨ تعديلا للإطار الدستوري ولإحالة تلك الاقتراحات إلى الممثل الخاص للأمين العام للحصول على موافقته. وتؤثر الاقتراحات، التي لا بد أن تقدم إلى الممثل الخاص رسميا، على عدد من المجالات المخصصة للممثل الخاص بموجب الإطار الدستوري. وموقف البعثة بهذا الشأن واضح: إنها لا تزال مستعدة للنظر في اقتراحات محددة لإجراء تعديلات، شريطة ألا تكون في إطار السلطات المخصصة للممثل الخاص.

لقد بدأت الأعمال التحضيرية الفنية لانتخابات عموم كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر، وستقع المسؤوليات التنفيذية عن إجراء الانتخابات، إلى حد كبير، ولأول مرة، على شعب كوسوفو. ولا تزال هناك صعوبات في الحصول على المستوى المطلوب من التعاون والمعلومات من السلطات المختصة في بلغراد، ونتيجة لذلك، لا تزال عملية تصويت المشردين خارج كوسوفو عن طريق البريد تواجه صعوبات خطيرة. ولذلك، قررت البعثة العمل على أساس المعلومات المتاحة في الوقت الراهن.

وبينما يجري العمل الفني الأساسي لإجراء انتخابات شاملة بمشاركة كل طوائف كوسوفو فإن اشتراك صرب كوسوفو في الانتخابات لا يزال غير واضح. والإشارات التي تبدو من بعض ممثلي طائفة صرب كوسوفو إلى الرغبة في الاشتراك مشجعة، ولا تزال البعثة تعمل مع قيادة صرب كوسوفو من أجل كفالة اشتراكهم. والاشتراك في العملية الانتخابية الديمقراطية والانخراط من جديد في مؤسسات كوسوفو المؤقتة من مصلحة صرب كوسوفو، ودعم المجتمع الدولي المنسق للجهود لكفالة اشتراكهم أمر ضروري.

وبشكل عام، يمكن للمرء القول بأن الفترة الممتدة منذ نشوب العنف في آذار/مارس شهدت تقدما مشجعا محدودا في كوسوفو، لكن من الواضح أن زعماء وسكان كوسوفو يواجهون تحديا عسيرا في التحرك بكوسوفو إلى الأمام على طريق التطبيع، والمصالحة العرقية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية التي لا تزال في طور النمو وإقامة مجتمع شامل للجميع ومتسامح. والتقدم المتسق في تنفيذ المعايير لكوسوفو أمر أساسي لإقامة كوسوفو ديمقراطية ومتسامحة. ومما يشجعنا الالتزام الذي يبديه زعماء ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو بإقامة كوسوفو متعددة الأعراق، وللجهود التي تبذل للتحرك بالعملية السياسية إلى الأمام. وقد بينت التطورات التي حدثت منذ آذار/مارس أنه وإن كانت المسؤولية عن التقدم تقع في نهاية الأمر على ممثلي كوسوفو وشعبها، فإن الدعم المتسق من المجتمع الدولي، وبطبيعة الحال المجلس، ومشاركتهما النشطة في جهودنا المشتركة في كوسوفو يظلان لا غنى عنهما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا والجبل الأسود، معالي السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي لصربيا.

السيد لونكار (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على عرضه المتعمق لتقرير الأمين العام (S/2004/613).

أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لإعلان مواقف صربيا والجبل الأسود في جلسة مجلس

الأمن اليوم المتعلقة بالتقرير المعروض عليه عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والحالة في كوسوفو وميتوهيا، وصربيا والجبل الأسود، من ١ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

تقدر صربيا والجبل الأسود الرأي المذكور في التقرير بأن كثيرا من الجهد السياسي في كوسوفو وميتوهيا خلال الفترة التي يشملها التقرير كان يستهدف تخفيف نتائج محاولة ممارسة التطهير العرقي في الإقليم في منتصف آذار/مارس من هذا العام. ودون السعي إلى التقليل من جهود المجتمع الدولي والبعثة لإعادة بناء المنازل والمدارس والمباني الأخرى المهدمة، نرى أن نتائج المذبحة المنظمة التي ارتكبها متطرفو وإرهابيو ألبان كوسوفو ضد الصرب يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، أبعد ما تكون عن العلاج. وبالإضافة إلى هذا، لم تبدأ بعد إعادة بناء ٣٥ من الكنائس والأديرة المهدمة والمحروقة التابعة للكنيسة الأرثوذوكسية الصربية، التي تعد دليلا على الوجود الصربي في المنطقة لقرون. ولا يسعني إلا أن أذكر أن هذه تشمل الكاتدرائية والسكن المطراني في مدينة بريزرين التي يرجع تاريخها إلى القرون الوسطى، وكنيسة سيدتنا — بوغورودیتشا ليفيسكا — التي يرجع تاريخها إلى بداية القرن الرابع عشر.

علاوة على ذلك، لا تعتبر صربيا والجبل الأسود الجهود التي بذلت حتى الآن للتغلب على الآثار السياسية والنفسية لمذبحة آذار/مارس المنظمة ضد الصرب كافية. إن الحق الإنساني الأساسي في العيش في أمان، وسلام وكرامة تجدر بالبشر لا يزال ينكر على الصرب في كوسوفو وميتوهيا. ولم تتخذ تدابير كافية ضد المتطرفين والإرهابيين، الذين كان نفوذهم واضحا إلى حد كبير جدا بين ألبان كوسوفو في أحداث آذار/مارس. والحق الإنساني الأساسي في حياة آمنة سلمية للصرب لا يمكن أن يتحقق دون التحقيق الحاسم من الشرطة والقضاء ودون الإنهاء التام للسياسة المناقضة لذلك الحق التي يمارسها ألبان كوسوفو أنفسهم.

إننا نلاحظ مع الأسف أن الأنشطة السابقة للبعثة وممثلي المجتمع الدولي الآخرين في هذا الخصوص لا تزال غير كافية. وهذا يبعث، بشكل غير مباشر، برسالة إلى المتطرفين الألبان والهياكل الإرهابية بأن جرائمهم يمكن أن تظل بلا عقاب وأنه يمكن التغاضي عنها، ومن ثم فإنه يمكن تكرارها.

و صربيا والجبل الأسود تعرب عن قلقها لكون مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا فشلت في أن تدين بسرعة وطواعية العنف العرقي والتطهير العرقي اللذين وقعا في شهر آذار/مارس كيف يمكن للهيئات والمؤسسات التي ينبغي لها، وفقا للإطار الدستوري، أن تمثل كل سكان الإقليم، ألا تدين العنف إلا عندما اضطرتها إلى ذلك عوامل دولية؟ كيف يمكن لطائفة الألبان التي تمثل الأغلبية أن تستخدم هذا العنف الفظيع ضد الصرب ذريعة لطلب مسؤوليات جديدة وهي تفتقد زعما السلطة لمنع تلك الأعمال الوحشية؟ إن انهيار إدارة شرطة كوسوفو في آذار/مارس يبطل على أحسن وجه ذلك المطلب. وبعض الأنشطة التي قام بها برلمان كوسوفو توفر أمثلة مشابهة، ولذلك، نرحب بموقف الأمين العام المتعلق بالتعديل القانوني للإطار الدستوري بواسطة برلمان كوسوفو، وعلى وجه الخصوص التقييم الوارد في الاستنتاجات من تقريره بأن هذا كان خارج اختصاصات البرلمان بشكل واضح. وهذا عمل غير مقبول على الإطلاق.

وتود صربيا والجبل الأسود أن تؤكد مجددا الموقف المعلن في خطة جمهورية صربيا للحل السياسي للحالة الراهنة في كوسوفو وميتوهيا، التي اعتمدت بقرار من الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا يوم ٢٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٤: ولا تود صربيا أن تحط من قدر أي جهد يبذله المجتمع الدولي

والبعثات المدنية في كوسوفو وميتوهيا لكبح الصراعات العرقية. ولكن صربيا والجبل الأسود لا تزال تعتبر أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تنفذ بعد ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتشمل تلك الولاية، ضمن أمور أخرى، أن ''تنشئ مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية مؤقتة وتشرف على تطورها لتأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو'' (الفقرة ١٠)، و ''ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة آمنة لا تعترضها معوقات'' (الفقرة ١١ (ك))، و ''حماية حقوق الإنسان وتعزيزها'' (الفقرة ١١ (ي)).

ونود التأكيد مرة أخرى على أن إخفاق بعثة الأمم المتحدة في تحقيق تلك الأهداف لم يكن بسبب افتقار البعثة الدولية إلى حسن النية أو الضمير الحي. فمن المستحيل فعليا للقوات الدولية والوجود المدني أن تحمي الحقوق الإنسانية الأساسية للصرب حماية فعالة عندما تعرضوا للطرد على أيدي هياكل كوسوفية ألبانية متطرفة وإرهابية وحسنة التنظيم. ولهذا اقترحت حكومة صربيا خطتها لحل سياسي من خلال حكم ذاتي إقليمي وضمانات مؤسسية ثابتة باعتبارها الإمكانية الوحيدة لحماية من تبقوا في كوسوفو وميتوهيا من الصرب. وفي الوقت ذاته، تهيئ الخطة الشروط المسبقة الواقعية الوحيدة لعودة المشردين داخليا الموجودين حاليا في وسط صربيا. ولا تقدم الخطة حلولا نهائية لجميع القضايا وهي قابلة للتعديل. ولكنها تنطلق من تقييم واقعي للحالة في كوسوفو وميتوهيا. والحالة في الإقليم لا تُقارن بأية حالة أخرى في أوروبا. وكما ذُكر عن حق في تقرير الأمين العام، ''فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله حتى يتم الوفاء بالمعايير، لا سيما ما يتعلق منها بحماية الأقليات وعمليات العودة وحرية الحركة'' (S/2004/613، الفقرة ٣).

وتتضمن خطة حكومة جمهورية صربيا آليات مؤسسية لحماية حقوق الأقليات، مع منح مركز خاص للكنائس والأديرة وإناطة دور أمني دائم بالقوات الدولية لحماية الأقليات. ومن شأن الخطة أن توفر حالة من الأمان لا يضطر فيها الآباء، وغيرهم من الأشخاص، إلى الخوف على أطفالهم لدى ذهابهم إلى المدارس، ويتمكن فيها المريض والضعيف من تلقي العناية الطبية، ويستطيع فيها المواطنون تدبير الشؤون الإدارية لمجتمعاتهم المحلية في المراكز البلدية، ولا يخشى فيها المزارعون الذهاب إلى حقولهم، وتتمكن فيها المشروعات التجارية الصغيرة من العمل. ولا شيء من هذا ممكن الآن بالنسبة لأغلب الصرب في كوسوفو وميتوهيا، وسيظل ذلك مستحيلا إذا استمر سكان الأغلبية الألبانية يقررون هذه المسائل.

وتمثل الخطة أيضا ردا واقعيا، لا على مسألة المذبحة المنظمة فحسب، بل وبالمثل على أحداث السنوات الخمس الماضية التي أسفرت عن مغادرة ثلثي الصرب لكوسوفو وميتوهيا منذ نشر بعثة الأمم المتحدة. فالحكم الذاتي والضمانات المؤسسية للصرب والطوائف الأخرى في كوسوفو وميتوهيا هي السبيل الوحيد للحفاظ على الشروط الأساسية لمجتمع متعدد الأعراق والثقافات في المستقبل. ولن تحول بعثة المجتمع الدولي دون الفشل إلا إذا أنشئت مؤسسات لا تتمكن فيها الأغلبية – خاصة وإن كانت أغلبية يتم تعريفها دائما تعريفا عرقيا – من التفوق بالأصوات على الأقلية، وإلا إذا أنشئت مؤسسات تسودها روح التسامح وتُراعى فيها الشواغل المشروعة للآخرين. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن كوسوفو وميتوهيا بدون الصرب، واللتين يظل يتعرض فيهما التراث الثقافي الممتد لأكثر من ستة قرون للحرق والتدنيس بلا عقاب، لن تمثلا فشلا للسياسة الدولية التي تجسدها بعثة الأمم المتحدة فحسب، بل ستمثلان هزيمة للقيم الأساسية للكرامة

والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع البشر والتي تقوم على أساسها الحرية والعدالة والسلام العالمي، كما هو مجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الأنشطة السياسية السابقة المتعلقة بكوسوفو وميتوهيا، التزم اتحاد دولة صربيا والجبل الأسود التزاما صارما بالأهداف المحددة في الخطة المذكورة آنفا وفي القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لصربيا. ولقد نوهنا بأن الأطراف الدولية الفاعلة قد قبلت في الأسابيع التالية لعرض الخطة الأسلوب المقترح لحل المشكلات في الإقليم. وأظهرت الأوساط الدولية اهتماما كبيرا بالخطة، التي قُبلت باعتبارها أساسا جيدا لإجراء محادثات بشأن حل الوضع الصعب للصرب. ولقد بادرت بعض الأطراف الدولية الفاعلة بإنشاء فريق عامل داخل الحكومة المؤقتة لكوسوفو وميتوهيا من أجل صياغة مقترحات لتطبيق اللامركزية. وجرت أنشطة الفريق العامل بينما كانت تُمارس الضغوط على صرب كوسوفو وميتوهيا لكي يشاركوا في أعمال الفريق، رغم أنهم في كل أشكال مشاركتهم السياسية، اعتبروا أنفسهم خطة حكومة صربيا خطتهم هم.

ولا يعالج مشروع النص المعني بإصلاح الحكم الذاتي المحلي، الذي أعده الفريق، المشكلات الأساسية الراهنة التي يواجهها الصرب. وقد يمثل المشروع أساسا جيدا طويل الأمد لإصلاح الحكم الذاتي المحلي للإقليم برمته. ولكنه لا يلبي الاحتياجات الملحة للصرب، حيث أنه لا يشمل حلولا مجدية لبقائهم على قيد الحياة وعودتهم، حلولا واردة في خطة حكومة صربيا. وفي ظل ظروف كهذه، لا يمكن لسلطات دولة صربيا أن تطالب صرب كوسوفو وميتوهيا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة. ونحن نود أن نؤكد على أن خطة حكومة صربيا تنص على وجه التحديد على إعطاء ضمانات مؤسسية ثابتة للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا تكون بمثابة تشجيع كبير لهم على المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر للسلطات المؤقتة. وفي الوقت ذاته نلاحظ مع الأسف عدم إحراز أي تقدم نحو ذلك الهدف.

أخيرا، تعتبر صربيا والجبل الأسود أن الأنشطة المباشرة والمتزايدة لفريق الاتصال، الذي يمثل قطاعا عريضا من الأطراف الدولية الفاعلة والمهمة، تمثل أفضل إطار لتحقيق إمكانية وجود سياسة للمعايير قابلة للتطبيق في كوسوفو وميتوهيا. وينبغي لتنفيذ تلك المعايير أن يفضي إلى إقامة منظومة قيم أوروبية. والطابع الأوروبي في كوسوفو وميتوهيا، داخل صربيا والجبل الأسود، لن يكون ضارا للألبان أو الصرب أو غيرهم. بل سيخدم مصلحة جميع مواطني وسكان كوسوفو وميتوهيا، وسيخدم المصالحة الصربية الألبانية الدائمة ومستقبلهم الأوروبي المشترك، ومصلحة أفضل العلاقات بين صربيا والجبل الأسود وجميع جيرانها. ومن شأن أي حل آخر أن يخلق كراهيات وصراعات وسياسات انتقامية جديدة وأن يمثل مصدرا محتملا ودائما لصراعات جديدة في البلقان وفي أوروبا.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا على استعداد صربيا والجبل الأسود للاستمرار في أن تكون شريكا بناء للمجتمع الدولي في حل جميع المسائل غير المحسومة في كوسوفو وميتوهيا، وأن أعرب عن أملنا في أن يواصل أعضاء فريق الاتصال بذل جهودهم المضنية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لونكار على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالروسية): باعتباري أول عضو في المجلس يتكلم في جلسة اليوم، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. أتمنى لكم كل النجاح، وأتمنى لبلدكم الرائع وشعبكم العظيم كل الخير

والسلام. وأود أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم بكل إخلاص من أجل ضمان النجاح التام لرئاستكم.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أكرر هنا إعجابي بالسفير موتوك ممثل رومانيا على المهارة التي أدار بها عمل مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ويشرفنا أن يتواجد بيننا وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في صربيا.

وأود أن أشكر أيضا السيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام (S/2004/613) عن التطورات في كوسوفو منذ أحداث العنف في آذار/مارس ٢٠٠٤. وحين نقرأ هذا التقرير المنير للغاية، نشعر بأن الأمور تتحول تدريجيا إلى الوضع الطبيعي وأن هناك من الأسباب ما يدعو إلى التفاؤل تجاه آفاق تطبيع الحالة.

وفي هذا الصدد، فإن الإعلان المشترك الذي وقعه زعماء ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في ١٤ تموز/يوليه تطور إيجابي. ونحن نؤيد تماما الأولويات المحددة فيه، فيما يتعلق بإدارة الحالة التي نجمت عن أعمال الشغب في آذار/مارس ٢٠٠٤. وهو يمثل أيضا التزاما مجددا بتنسيق الجهود فيما بين المجتمعين المحليين بغية التغلب على تركة الماضي المؤلم والعمل معا لتنفيذ الهدف الأساسي ألا وهو: جعل كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق.

ورحب وفد بلادي بخطة تنفيذ المعايير حينما أطلقت، وأيضا بإعادة النظر فيها على ضوء أحداث شهر آذار/مارس. وإن اعتماد جدول يحدد مهام ومسؤوليات كل من الوزارات والبلديات خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، يجب أن يستكمل هذا الترتيب بوضع قواعد إجرائية صياغة تنظم عمل الحكومة والوزارات المركزية والتنسيق العام فيما بينها. ويأسف التقرير بحق للافتقار إلى هذه القواعد.

وبنفس الروح، نؤيد تماما مبدأ تحميل مجتمع الأغلبية مسؤولية رفاه مجتمعات الأقليات. ونؤيد أيضا التدابير المحددة المتخذة لكفالة حماية المصالح الحيوية لمجتمع الصرب في كوسوفو. ومشاركة الصرب في هيئات الحكومة المحلية عامل رئيسي في ذلك الصدد، شأنها شأن تمثيلهم في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، الذي يواصل الاتسام بالانخفاض الشديد، مثلما يشير التقرير.

ونحن نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبقوتها العسكرية، قوة كوسوفو، على دورهما الحيوي في توطيد السلام في كوسوفو عن طريق دعم عملية التطبيع على أساس توزيع المسؤوليات على النحو الوارد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونهيب بالمؤسسات المؤقتة أن تتقيد تقيدا دقيقا بتوزيع المسؤوليات وأن تعمل على تنفيذ المهام التي تقع في نطاق مسؤولياتها. ونود هنا أن نبرز تأييدنا لترتيب الإنذار المبكر التي وضعها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالأمن في كوسوفو بهدف استباق الأزمات والتصدي لها بسرعة بغية منعها.

ولا يزال المعدل المتدني لعودة الأشخاص المشردين مصدر قلق، خاصة في سياق الانتخابات التشريعية المخطط إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفيما يتخطى الحاجة إلى زيادة سرعة إعادة بناء المنازل المدمرة، هناك شعور بعدم الأمن فيما بين الأشخاص المشردين ويجب مراعاته على النحو الواجب. ونحن نعتقد أن جميع المنخرطين في عملية التطبيع في كوسوفو يجب عليهم الإسراع في جهودهم من أجل بناء الثقة فيما بين طوائف الأقليات بغية تشجيع أفرادها على العودة إلى منازلهم. ولتحقيق تلك الغاية، يجب أن نجدد الحوار فيما بين الطوائف ضمن إطار

الأفرقة العاملة، على كل من الصعيد المحلي وبين صربيا والجبل الأسود والبلدان المجاورة ويجب أن نكفل حماية حقوق الملكية وأن نعزز مصداقية النظام القضائي في كوسوفو من خلال الجهود الحالية بغية جعله متعدد الأعراق وفعالا. والتصدي لأوجه القصور البارزة في التقرير أساسي لتعزيز حكم القانون ولمكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

وفي التحليل النهائي، نشجع المؤسسات المؤقتة على تعزيز جهودها، المبذولة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من أجل وضع إطار قانوني يوفر حوافز لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في كوسوفو من أجل تهيئة ظروف أفضل لرفاه جميع المجتمعات المحلية في الإقليم.

وأخيرا، نتشاطر تماما التقييم الإيجابي للأمين العام لعمل ممثله الخاص السابق في كوسوفو ولصفات خلفه، السيد جيسن – بتيرسن. ونتمنى له كل النجاح في تنفيذ مهمته الهامة المتمثلة في تعزيز السلام وإقامة علاقات طيبة بين الطوائف في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل بنن على العبارات الطيبة التي وجهها إليَّ باللغة الروسية العظيمة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أقول إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أغتنم هذه الفرصة، في هذه المناقشة العلنية الأولى في المجلس هذا الشهر، لكي أهنئكم تهنئة حارة جدا، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. ونحن على ثقة بأنكم ستنجحون في تنفيذ ولايتكم ونتعهد لكم بكامل تأييدنا لتحقيق تلك الغاية.

وأرحب بمشاركة ممثل صربيا والجبل الأسود الرفيع المستوى، الوزير زوران لونكار، في هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام المساعد، هادي العنابي، على استكماله المفيد جدا للتقرير الشامل للأمين العام (S/2004/613).

وأود أيضا في البداية أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة)، وأيضا برجال ونساء قوة كوسوفو فهم ممثلونا في كوسوفو؛ وهم ينفذون سياسات المجلس ويتبعون إرشاداته، وهم جميعا يستحقون عرفاننا بالجميل ودعمنا لهم. وينبغي أن نعرب عن تقديرنا الكامل للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهما شريكا الأمم المتحدة في إطار البعثة، وكذلك المنظمات والوكالات الأخرى والمساهمين والمانحين الذين يساعدون في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونود أيضا أن نؤكد للسيد سورين جيسن – بيترسن كامل دعمنا بينما يستعد للاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه في منصبه الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو.

وفيما يتعلق برومانيا، زار وزير الخارجية مرسيا غوانا بلغراد وبرشتينا في تموز/يوليه. وفي تلك المناسبة، افتتح مكتب رومانيا للاتصال في بريشتينا. وقد أجرى رئيس الدبلوماسية الرومانية اتصالات مكثفة مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الاتصال، والسلطات المؤقتة في كوسوفو، وزعماء المجتمع الصربي المحلي.

وتوجد عدة سبل رئيسية للتعامل مع الحالة في كوسوفو. وهي تتناول، على وجه خاص، مسار العمل الذي سيختاره في العام أو العامين المقبلين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو وحكومة صربيا والجبل الأسود والمجتمع الدولي. ولكن كل سبيل من تلك السبل يشمل الحوار وأيضا تعزيز احترام المعايير الموضوعة على أساس قيم رئيسية من قبيل حقوق الإنسان، وحكم القانون، والديمقراطية، والحرية.

ويتحمل زعماء كوسوفو قدرا كبيرا من المسؤولية عن تعزيز الحوار وإعادة بناء العلاقات، وفي نهاية المطاف،

الحياة الكريمة الطبيعية لكل سكان كوسوفو، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الخلفية الثقافية. وتشجع رومانيا في هذا الصدد بعض الدلالات ذات الصلة، وإن كانت خفيفة، على إعادة الحوار بين الطوائف، وأن الزعماء على الصعيدين المحلي والمركزي بدأوا يضطلعون بكامل مسؤولياتهم وأن صرب كوسوفو ينضمون على نحو متزايد إلى العملية. ونرحب بتوقيع كل من الرئيس روغوفا ورئيس الوزراء ريكسبي وقادة ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو على الإعلان المشترك في ١٤ تموز/يوليه، ونتطلع إلى أن يكون مثمرا.

ونرحب أيضا بالتقييم الإيجابي للإصلاح المستدام للحكومة المحلية مثلما أبلغنا اليوم الأمين العام المساعد العنابي وفقا لما أوصى به بيان رئاسي للمجلس (S/PRST/2004/13).

وللأسف، فإن التقرير المعروض على المجلس يوضح أيضا بطريقة مفصلة أن التأثير المادي والنفسي السلبي الكبير لأعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس لم يتم التغلب عليه حتى الآن. ويتضمن التقرير إشارات وافية إلى أن التقدم الذي أحرز في جميع فئات معايير التنفيذ تقريبا، غير كاف والأكثر أهمية في الميادين التي ينبغي أن تشكل أولوية لتضميد الجراح بعد أحداث آذار/مارس، وخاصة تعمير التراث وعمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف وحرية الحركة. ويشكل توفير الأمن الكافي لطوائف الأقليات وحماية حقوقها اختبارا قويا لكل مؤسسة ديمقراطية ومجتمع، وينبغي أن يكونا هدفا سياسيا وحافزا في كوسوفو.

وتتفهم رومانيا المشاعر المريرة لسكان كوسوفو في وقت من الظروف الاقتصادية الصعبة والانتقال إلى الديمقراطية. ومع ذلك، فإننا نشير إلى أن العنف لا يشكل أبدا خيارا مجديا ولا يؤدي إلا إلى إعاقة تحقيق التطلعات إلى مستقبل مستقر ومزدهر.

وقد لاحظنا تزايد ملكية مؤسسات كوسوفو للمسؤوليات عن التصدي للمزيد والمزيد من مشاكل كوسوفو. وتؤيد رومانيا ذلك الاتجاه – في السياق الذي تسمح به قرارات المجلس – ما دام مرتبطا بتوطيد صنع القرار المهني والطاقات الإدارية وتحسين الظروف الاقتصادية وتمكين الصرب والأقليات الأخرى من العودة الآمنة والعيش في كوسوفو وإرساء سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وكل ذلك في شراكة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن الحالة المقبلة فيما يتعلق بكوسوفو حالة معقدة وما زالت ملتبسة. وترى رومانيا أن المجلس بحاجة إلى إبقاء كوسوفو قيد الاهتمام الأوثق وإلى أن يوجه إلى سكان كوسوفو والمناطق المحيطة بها أوضح الرسائل الممكنة جميعا.

ونحن لسنا واثقين تمام الثقة من أن الدروس المستخلصة من أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس قد استوعبت بشكل واف في كوسوفو ويؤكد العديد من الأمثلة في تقرير الأمين العام على ذلك الانطباع. وربما لا يزال هناك متطرفون ومستغلون لعدم الاستقرار يرغبون في إخراج كوسوفو من المسار السليم وفي منعها من معالجة أولوياتها الأكثر إلحاحا.

ومع ذلك، فإننا نحتفظ بالأمل، إذ تشجعنا التطورات الأخيرة التي حصلت في كوسوفو والنجاح في إكمال الانتخابات الرئاسية في صربيا. ونحن على ثقة من أن الحوار والإحساس بالمسؤولية سيسودان إذا ما ساندهما استجابة قوية ومتماسكة من مجلس الأمن ومن المنظمات المكلفة في الميدان.

وتنتظر رومانيا باهتمام كبير تقديم الأمين العام عاجلا لتوصيات شاملة بشأن المضي إلى الأمام بالنسبة لكوسوفو، استنادا إلى التقييمات التي استكملت مؤخرا،

وخاصة، الاستعراض الذي أجراه السفير كاي إيدي للظروف السياسية في كوسوفو وما يحيط بها.

وأيضا، بينما نقدر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأمانة العامة في تجميع تقرير شامل عن مركز تنفيذ المعايير ، فإننا نرى أن من الضروري في التقارير التي تقدم في المستقبل تقديم عرض أكثر تفصيلا. وينبغي أن تتبع تلك العروض بدقة هيكل خطة تنفيذ المعايير، وأن تحدد أولويات واضحة وواقعية لكل واحد من الاستعراضات الدورية حتى عام ٢٠٠٥ وأن تأخذ في الحسبان الإفادة الراجعة من ''فريق الاتصال المعزز''. ونؤمن أيضا بأنه ينبغي أن تقدم المؤسسات المؤقتة إسهاما تعاونيا في التقارير.

وأخيرا، أود أن أعلن تأييد وفدي للبيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير فان دين بيرغ ممثل هولندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشيد رومانيا بالاهتمام الواضح للرئاسة الهولندية بمسألة كوسوفو، وخاصة لأننا نؤمن بأن أفضل مستقبل ممكن لهذه المنطقة بأسرها يكمن في إطار أوروبا المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل رومانيا على كلمات الترحيب التي وجهها إليّ.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونعرب عن تعاون وفدنا التام مع الرئاسة. كما نغتنم هذه الفرصة كي نهنئ السفير مهنيا موتوك والوفد الروماني على العمل الممتاز الذي أنجز خلال رئاسة المجلس في شهر تموز/يوليه.

ويشرفنا جدا حضور الوزير من صربيا والجبل الأسود. ونقدر بيانه النافذ البصيرة بشأن الحالة في كوسوفو.

ونشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على عرضه لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي يغطي الفترة التي أعقبت اندلاع أعمال العنف في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/613). والحالة التي يصفها التقرير في إقليم كوسوفو تتباين تباينا شديدا مع مناخ التفاؤل النسبي الذي كان سائدا قبل وقوع تلك الأحداث.

وفي الواقع، كانت أحداث آذار/مارس نداء استيقاظ للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن فيما يتعلق بالحاجة إلى المزيد من الواقعية وضرورة مراعاة الحالة الحقيقية في كوسوفو، مع خلفية وجود قوى متطرفة لا تشكل الآمال الكبيرة للمجتمع الدولي وتوقعاته لمستقبل كوسوفو بالنسبة لتلك القوى سوى عائق لتحقيق جدول أعمالها الشرير.

ويبقى تنفيذ سياسة المعايير الخاصة بكوسوفو أساس التطورات في كوسوفو. ونحن ندرك التحدي المتمثل في ترجمة هذه المعايير إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع. ويشكل عدم وجود القدرات والخبرة في إطار المؤسسات المؤقتة، وفقا لتقييم الأمين العام، العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المعايير، وهو التنفيذ الذي ما فتئ بطيئا وصعبا. ويبرز قرار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بجعل حماية الأقليات وعمليات العودة وحرية الحركة مجالات أساسية لتنفيذ معايير القضية المحورية لمسألة كوسوفو.

وفي نهاية المطاف، لن تكون سياسة المعايير الخاصة بكوسوفو ذات معنى إلا حينما تتمتع جميع الطوائف بحماية واحترام كاملين. وأي شيء أقل من تحقيق ذلك الهدف سيعني فشل الجهود الكبيرة للمجتمع الدولي واستثماراته من أجل كوسوفو.

ولذا، فإنه مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به، دون مزيد من التأخير، في تلك المجالات الجوهرية. وتطبيق

العدالة بقوة على جميع الذين شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال التطهير العرقي، وحشد جهود حقيقية ومصممة في تعمير الممتلكات التي خربت أو دمرت خلال الأحداث التي وقعت في آذار/مارس يهيئان الظروف الملائمة للعودة المستدامة للاجئين والأشخاص الذين شردتهم أحداث آذار/مارس، ويكفلان حرية الحركة للأقليات التي تعيش في كوسوفو. وفي رأينا أن تلك هي المعايير القياسية التي لا بد للمؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تستوفيها في أقصر وقت ممكن بغية الإسهام في إعادة إرساء الثقة فيما بين الأعراق.

ويتعين علينا أن نسلم بالاختلافات الكبيرة في التحليل بين تقرير الأمين العام قيد النظر والمعلومات التي قدمها القس آرتيميي أسقف راسكا - بريزرين وكوسوفو - ميتوهيا إلى الأمين العام. وتصورات صرب كوسوفو كما نقلها القس دون مجاملات دبلوماسية لا تنسب فضلا كثيرا لما جرى القيام به في الإقليم من حيث التعمير وعمليات العودة وحرية الحركة.

ومع احتقار حقوق صرب كوسوفو وإعاقة حرية حركتهم وتعريضهم للهجمات والتمييز، ليس من المستغرب أن يرفض صرب كوسوفو المشاركة في الحياة السياسية. ونحن نعتبر أن المبادرات التي اتخذت مؤخرا لإجراء حوار مجدد بين الأعراق علامة مشجعة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإعلان المشترك الصادر بتاريخ ١٤ تموز/يوليه المتعلق بتعمير البنية التحتية وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، فضلا عن إنشاء فريق استشاري معني بالأمن في كوسوفو، يرمي إلى تعزيز تدفق المعلومات الأمنية ومنع تكرار أعمال العنف. ومثلما بان مرّات عديدة خلال الحوار الجاري حاليا بين الأعراق، فإن الانخراط الدولي المباشر عنصر حاسم الأهمية لتعزيز تلك العملية.

وينص تقرير الأمين العام على أن الإصلاح الملموس والمستدام للحكومة المحلية هو على الأرجح أهم عملية سياسية تخلّف أثرا على طائفة صرب كوسوفو. ونؤيد تأييدا كاملا ذلك الاقتراح، ونذهب إلى أبعد من ذلك إذ ننظر إلى تحقيق لا مركزية الإدارة على أنه خيار رئيسي لتطبيع الحالة في الأجل البعيد، وعلى أنه عمل يتصف بالأولوية تضطلع به بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة. ويحدونا الأمل أنه بحلول موعد إجراء الانتخابات البلدية في منتصف عام ٢٠٠٦، يكون قد صدر قانون بشأن تقليص الاختصاصات وإنشاء بلديات ووحدات إدارية جديدة مع ما يتطلب ذلك من إطار سياسي يحظى بموافقة جميع المعنيين بتحقيق لا مركزية حقيقية. ونأمل أيضا أن يكون إقليم كوسوفو قادرا على القيام بهذه التجربة التي نرى أنها مجزية إذا هيأت الظروف لتتعايش الطوائف بسلام، الأمر الذي يرسي أسسا صلبة لقيام مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق.

وفي الختام، نعتقد أن سياسة المعايير، بما تتصف به من مضمون وطابع وأهداف ووسائل لترجمتها إلى تغيير حقيقي، تقتضي قدرا كبيرا من الإرادة السياسية والالتزام والمثابرة. وهي تقتضي أيضا قدرا كبيرا من الاستثمار في العمليتين السياسية والاجتماعية، استثمار في الشباب والرجال والنساء، وفي الاقتصاد مع طول أناة بغية تحقيق نتائج ملموسة ستستغرق فترة زمنية.

والأحداث التي وقعت في كوسوفو خلال آذار/مارس أثبتت قبل كل شيء أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يفرض انسحابا متسرعا من كوسوفو أو تعريفا متسرعا لمركز الإقليم. والواضح أن المجتمع الدولي يجب أن يظل لفترة طويلة مركّزا اهتمامه وعازما على تنفيذ السياسات التي صيغت من أجل كوسوفو. ونرى أن تلك السياسات عادلة ومنصفة وواقعية، وأن بإمكانها أن تحرز النجاح بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

السيد مكييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أرحب بكم، سيدي، في رئاسة المجلس وأن أتمنى لكم كل النجاح في توجيه أعمالنا. ليس من اليسير أن تستهلوا شغل مركز هام هو مركز الممثل الدائم للاتحاد الروسي في الوقت نفسه الذي تضطلعون برئاسة المجلس. فنحن نتمنى لكم كل النجاح في المنصبين ونعرب عن تعاون وفدنا معكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير موتوك وأشكره على رئاسته الفعالة والكفؤة خلال الشهر الماضي. وتدلل على تلك الكفاءة حقيقة أنه بعد مضي ثلاثة أيام على انتهاء رئاسته، ما زال أعضاء المجلس يتكلمون بالتقدير عن رئاسة رومانيا للمجلس وهذا أمر جدير بالتنويه. وأخيرا، أود أن أرحب بوجود السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في صربيا.

ونشكر كذلك الأمين العام المساعد العناني على عرض تقرير الأمين العام (S/2004/613)، الأمر الذي يمكّننا من تقدير العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، والزعماء السياسيون المحليون وجماعات أخرى بهدف إصلاح الأضرار المادية والنفسية التي سبّبتها أعمال العنف التي اندلعت في آذار/مارس. وفيما ندرك خطورة الأحداث التي وقعت في آذار/مارس، وهذا مهم جدا لنا، إلا أنه لا يمكن جعلها عقبة دائمة أمام عملية المصالحة والتطبيع في كوسوفو. لقد حدثت نكسات كبيرة في إنشاء كوسوفو القائمة حقا على تعدد الأعراق والمستقرة والديمقراطية، بيد أن ذلك يستدعي اتخاذ المزيد من التدابير الطويلة الأجل. لذلك، يجب مواصلة بذل الجهود في مجالات من قبيل حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، والمساواة من حيث الأمن، وتنفيذ المعايير، وحرية الحركة، والعودة المستدامة لجميع سكان كوسوفو، وإعادة إعمار الممتلكات المتضررة، واتخاذ المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الأعراق، وإصلاح الحكومة المحلية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نحيط علما باعتماد حكومة كوسوفو من حيث المبدأ للوثيقة الإطارية في ٢٣ تموز/يوليه.

ونؤكد من جديد صلاحية سياسة ”المعايير قبل المركز“، وخطة تنفيذ معايير كوسوفو المقدمة في ٣١ تموز/يوليه التي اعترف بها البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2004/13). والتعاون بين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة بات الآن أكثر ضرورة مما كان عليه قبل تنفيذ الخطة.

ونناشد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تواصل تنفيذ تدابير الطوارئ الستة الواردة في خطة تنفيذ معايير كوسوفو ردا على أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس، ولا سيما التدابير المذكورة في الفقرة ٤ من التقرير ألا وهي: إجراء تحقيق في أحداث العنف التي حرضت عليها بعض السلطات وبعض وسائط الإعلام.

إننا نعتقد أن أية مبادرة ترمي إلى الاتصال والحوار بين الأعراق ضرورية إذا أردنا تجنب وقوع أعمال عنف أخرى مثل التي حدثت في آذار/مارس، وهي بالتالي تستحق دعمنا. لذلك نلاحظ باهتمام كبير حصول لقاءات مصالحة بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو بدعوات من عدد من الجماعات، بما فيها ”مجموعة الاتصال بامتياز“. ومن الضروري مواصلة اتخاذ تدابير ترمي إلى ترسيخ حكم القانون وكفالة احترامه بما في ذلك محاكمة مرتكبي أعمال العنف، ومصادرة الأسلحة غير القانونية، وقمع الجريمة المنظمة. ومما يبشر بالخير ملاحظة التقدم الذي أتى التقرير على ذكره في هذا الصدد. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى إنشاء نظام قضائي متعدد الأعراق، رغم النكسات التي أصابت البلد في آذار/مارس.

ونعتقد أن من الملحّ إعادة بناء الممتلكات المتضررة أو المدمرة، أو دفع تعويضات مناسبة، وإعادة بناء الأماكن والمرافق المقدسة بغية عودة المشردين إلى ديارهم. لذلك، نرحب بالبيان المشترك الذي تم التوقيع عليه في بريستينا بتاريخ ١٤ تموز/يوليه، ومفاده أن إعادة بناء المنازل ستتم قبل بداية فصل الشتاء.

والحوار البنّاء بين بلغراد وبريستينا وبعثة الأمم المتحدة ومجلس كوسوفو ضروري لنجاح تلك الجهود. وينبغي أن يتقيد مجلس كوسوفو باختصاصه عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري كي يتجنب تكرار ما حدث في ٨ و ٢٨ تموز/يوليه.

ونكرر مجددا أنه بدون العودة المستدامة وعلى نطاق واسع للمشردين داخليا – يبلغ مجموعهم ٤٠٠ ٢ شخص نتيجة العنف في آذار/مارس – واللاجئين، رغم النكسات التي حصلت مؤخرا؛ وبدون حرية الحركة؛ وزوال المؤسسات الموازية؛ فإن بناء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي قادر على صهر جميع سكان كوسوفو، بلا استثناء، سيكون غير معقول.

وأود في الختام أن أعرب عن التقدير لجهود السيد تشارلز برايشو، الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، وأتمنى كل النجاح للسيد سورين جيسين – باترسن، الممثل الخاص الجديد. ونخص أيضا بالامتنان الممثل الخاص السابق، السيد هاري هولكيري.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

السيد تراوتغن (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. إنني أرحب بكم في نيويورك، وأتمنى لكم ولوفدكم كل الخير في شهر آب/أغسطس، وطبيعي في الأشهر التالية أيضا. اسمحوا لي أيضا بأن أشكر السفير الروماني ووفده على العمل الرائع الذي اضطلعوا به خلال رئاستهم في شهر تموز/يوليه. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة المستندة إلى تقرير الأمين العام المفصل (S/2004/613).

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق سفير هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

سمعنا في الإحاطة الإعلامية أننا نواجه مرة أخرى صورة مختلطة: إذ أحرز تقدم في مجالات عديدة ولكن هناك تقدم بطيئ أو لم يحرز تقدم في مجالات أخرى. وسمعنا مرة أخرى عن أثر أحداث العنف التي وقعت في منتصف آذار/مارس على عملية تنفيذ المعايير. واسمحوا لي أن أركز على بضعة جوانب نعتبرها ذات أهمية خاصة.

إن أحداث منتصف آذار/مارس وجهت ضربة شديدة إلى تطور كوسوفو في العديد من المجالات، وليس أقلها فيما يتعلق برفاه سكانها. ويتعين على كوسوفو أن تواصل التركيز على بناء الثقة والمصالحة. وأحد العوامل الأساسية في تلك العملية إعادة تعمير العقارات التي لحق بها الخراب باعتبار ذلك شرطا أساسيا لعودة الأشخاص الذين شردوا خلال أحداث العنف في آذار/مارس. وكما سمعنا، إن عددا كبيرا من أولئك الأشخاص كانوا يرغبون في العودة إلى ديارهم وهم قادرون على ذلك. وترحب ألمانيا بتلك الإنجازات الإيجابية. والبيان المشترك الصادر في ١٤ تموز/يوليه الذي ينشئ وزارة للشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان وعودة المشردين واللاجئين، وإعلان سلطات كوسوفو التزامها بإكمال عملية التعمير في إطار الحدود الزمنية المتفق عليها، أنباء سارة جدا.

ومن الجوانب المهمة في بناء الثقة معاقبة المسؤولين عن أعمال العنف على جميع المستويات. وها نحن نرى بعض النتائج، ولكننا نعتقد أن من الضروري بذل مزيد من الجهود.

وعموما، ما زال يبدو صحيحا أن ألبان كوسوفو وصربها يتكلمون بعضهم عن بعض أكثر مما يتكلم بعضهم مع بعض. ويتعين على كلا الطائفتين أن تكثفا حوارهما المباشر. ومن واجب الأغلبية الألبانية في كوسوفو مد يدها إلى طوائف صرب كوسوفو، ولكن يتعين على صرب كوسوفو الاستجابة لجهود ألبان كوسوفو من أجل الحوار والتعاون. ونحن نرى أن من الضروري أن ينخرط سكان كوسوفو الصرب في الحياة السياسية في البلد. فذلك في مصلحتهم، وهو أفضل طريقة لمعالجة شواغلهم. وينبغي لصرب كوسوفو أن يعبروا عن أنفسهم في المؤسسات المؤقتة، التي يُحدَّد فيها مستقبل كوسوفو. ومن مصلحتهم أن يشاركوا في الانتخابات المقبلة. وفي ذلك الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء المناقشات الجارية فيما يتعلق بمقاطعة الانتخابات. وإننا ندعو جميع صرب كوسوفو والقادة السياسيين الصرب إلى وقف تلك المناقشات. ونريد أيضا أن نرى استئناف الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد، الذي لا يزال عنصرا هاما لتحسين المناخ العام.

وفيما يتعلق بعملية تنفيذ المعايير، هناك مرة أخرى جوانب مضيئة وأخرى معتمة. ويشير تقرير الأمين العام، في عدد من الميادين، إلى أن التقدم لا يزال بطيئا للغاية فيما يتعلق بترجمة الأقوال إلى أفعال. وعلى وجه الخصوص، لا يزال الاقتصاد يشكل مصدر قلق بالغ. ومع ذلك، هناك تقدم في الجهود الرامية إلى إنشاء إطار شامل لاقتصاد السوق التنافسي.

وهناك جوانب أخرى هامة من جوانب التقدم. وأود أن أذكر، مع التقدير، أن الأفرقة العاملة المعنية بتنفيذ المعايير بدأت عملها وأنها تعمل بمزيد من الفعالية. وعموما، يبدو أن هناك التزاما صادقا ومتزايدا بالمضي قدما في تنفيذ المعايير، الذي يظل أساس التقدم. وفي ذلك الصدد، نحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام المقبل، بما في ذلك تقييم الممثل الخاص، على نحو ما ورد في البيانين الرئاسيين الصادرين في ديسمبر/كانون الأول و نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

وكان من التطورات الإيجابية الأخرى، في تموز/يوليه، اكتمال إعداد الوثيقة الإطارية لإصلاح الحكم المحلي، على نحو ما ورد خلال الإحاطة الإعلامية. ونحن ندعو جميع أبناء كوسوفو إلى المشاركة الكاملة في تنفيذ إصلاح الحكم المحلي. فجميع الطوائف في كوسوفو ستستفيد من ذلك الإصلاح. إذ أنه يستجيب مباشرة لاحتياجاتها ويسهم في ضمان أحوال معيشية مستقرة. ويهدف الإصلاح إلى إتاحة مزيد من المشاركة ومزيد من الديمقراطية لكوسوفو كلها. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه إذا استطعنا تحقيق إصلاح الحكم المحلي، سيساعد ذلك أيضا على حل العديد من المشاكل الراهنة في مجال تنفيذ المعايير.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بشكر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودها المتواصلة في كوسوفو وبأن أؤكد للممثل الخاص الجديد، السيد جسن – بيترسن، الدعم الكامل من حكومتي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير الألماني على كلماته الطيبة الموجهة إليّ.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أولا، وقبل كل شيء، يسرني جدا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم فترة عمل مثمرة ومنتجة وأتعهد لكم بالتعاون الكامل من وفد البرازيل. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديري للسفير

ميهنيا موتوك ممثل رومانيا على قيادته الممتازة خلال تموز/يوليه .

ونرحب بوجود السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة وشؤون الحكم الذاتي المحلي في صربيا.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على عرضه الوافي لتقرير الأمين العام (S/2004/613).

وتكرر البرازيل تأكيد دعمها للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الظروف الشديدة التقلب السائدة في كوسوفو. وقد استطاعت البعثة التعامل مع الحالة الصعبة للغاية في الميدان والرد الفوري على التحديات لسلطتها. ونعرب أيضا عن تقديرنا لجهود ''فريق الاتصال المعزز'' في العمل على تنفيذ المعايير. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به الممثل الخاص السابق هاري هولكيري. وأود أيضا أن أرحب بتعيين السيد سورن جسن - بيترسن ممثلا خاصا جديدا لكوسوفو، ومما لا شك فيه أن وثائق اعتماده تجعله مؤهلا لتلك المهمة الصعبة والحساسة.

ونلاحظ مع التقدير أن مهمة تحديد هوية المسؤولين عن اندلاعات العنف في آذار/مارس الماضي ومحاكمة أولئك الأشخاص لم تهمل. ونعرب عن تقديرنا لقيام شرطة كوسوفو باعتقال المشتبه بهم فيما يتعلق بالاضطرابات، ولكون العديد من القضايا الآن في مراحلها الأولية من المحاكمة. وعلى الرغم من أن من المشجع اتخاذ تدابير فعالة في الوقت الحالي لتفادي الإفلات من العقاب، فإن من المهم ضمان ألا يفقد هذا الجهد قوة الدفع، ومتابعة القضايا المتعلقة بتورط رجال شرطة كوسوفو.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج إعادة التعمير عقب أحداث العنف التي جرت في آذار/مارس.

ومن المؤسف أن الحالة العامة لحقوق الأقليات قد تدهورت. ولا تزال طائفة صرب كوسوفو وطوائف أخرى تواجه قيودا شديدة على حريتها في العمل والتنقل. ومن الناحية العملية يحرم أفراد تلك الطوائف من حقهم في الحياة الطبيعية. ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ موقف قوي في حمايتهم من الانتهاك المتواصل لحقوقهم الأساسية وفي تشجيع المؤسسات المؤقتة على الوفاء بالالتزامات المحددة في خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو في ذلك الصدد.

وفي الأشهر الأخيرة ظهر عدد كبير من مختلف الخطط لمستقبل الإقليم. وينبغي أن نظل متنبهين لأخطار الحلول القائمة على تغيير الحدود أو التي تسمح بإقامة كانتونات داخل الإقليم. فهي مصطنعة وثبت في الماضي أنها تؤدي لتفاقم الاضطراب في البلقان. ونحبذ الحلول التي تقوم على التكامل والكفيلة بمنع حدوث مزيد من الانقسام. وبالرغم من أن البرازيل لا تعارض التحول إلى اللامركزية وتمتع الأقليات بقدر من الاستقلال الذاتي، فإننا لا نزال متمسكين بالمبدأ القائل بوجوب استناد السلام والمصالحة في هذه المنطقة إلى الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ''المعايير قبل المركز''.

وفي هذا الصدد، ندعو المؤسسات المؤقتة إلى تعزيز التزامها بإنجاز خطة تنفيذ معايير كوسوفو، بوصفها الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى الوفاء بالمعايير ويتيح اتخاذ قرار في المستقبل بشأن وضع هذا الإقليم. فلن يعزز من التقدم المحرز نحو السلام إجراءات انفرادية، كالتحرك الذي قامت به جمعية كوسوفو لإجراء تعديلات على الإطار الدستوري فيما يتعلق بمسائل تقع في الواقع ضمن نطاق اختصاص البعثة. ويمكن أن تسهم مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو إسهاماً قيّماً في إقرار السلام إذا ركّزت على المساعدة على تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو، وهذا شرط مسبق للمناقشة المتعلقة بمركز الإقليم في المستقبل.

ويلزم توافر التزام أرسخ من أجل التطبيق الملائم لمعايير حقوق الأقليات. كما يجب أن تقبل الأقليات بتحمل المسؤولية عن الاشتراك في بناء السلام على نحو بنّاء. ومن طرق تعزيز هذا الالتزام المشاركة الفعالة في العملية السياسية، لا سيما في الانتخابات المقبلة. ويجب على جميع الأقليات، وخاصة صرب كوسوفو، أن تدرك أن رفضها المشاركة في تشكيل سيناريو سياسي جديد لن يترتب عليه سوى تفاقم الاستبعاد والعجز. إن الافتقار إلى تقدم ملموس صوب حل سياسي لكوسوفو يضخم البعد الإنساني للمأساة. إذ أنه ما دامت الحالة السياسية غير مستقرة، ستكون آفاق الانتعاش الاقتصادي قاتمة. فبالرغم من الجهود المحمودة التي تضطلع بها البعثة والمؤسسات المؤقتة في هذا المجال، لا تزال البطالة، وتخلف الريف، والفوارق بين الجنسين، وقصور الأنظمة التعليمية والصحية والاجتماعية سائدة.

وقد ذكّرتنا القلاقل التي وقعت في كوسوفو في آذار/مارس وتداعياتها في صربيا والجبل الأسود بأن استمرار وجود أجواء من العنف والاستياء كامنة في الإقليم يمكن أن يهدد استقرار المنطقة بأكملها ومن المحتمل أن يولد مزيداً من الصدامات العرقية. وفي النهاية، لا بد لنا من دعوة السلطات في بريشتينا وبلغراد إلى كفالة استئناف أفرقة العمل الخاصة بإجراء الحوار عملها. فلن تستطيع كوسوفو أن تخلف وراءها عقوداً من الصراع والدمار وأن تمهد الطريق لتحقيق مستقبل أفضل للجميع إلا من خلال أخذها بقيم الحوار والتسامح والتنوع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أرحب بكم سيدي في نيويورك، وأود أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على السفير موتوك للكفاءة والحنكة اللتين أبداهما في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أتوجه بالشكر للسيد العنابي على عرضه تقرير الأمين العام (S/2004/613)، وعلى إطلاعه المجلس على آخر التطورات فيما يتعلق بأعمال بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أعرب عن تقديري لمشاركة السيد زوران لونكار في هذه الجلسة وعن ترحيبي به.

وتعرب باكستان كذلك عن ترحيبها بتعيين السيد جيسن - بيترسن ممثلاً خاصاً للأمين العام لكوسوفو؛ ونواصل دعمنا للبعثة فيما تبذله من جهود للوفاء بالولاية التي أناطها بها هذا المجلس. ونود أيضاً أن نعرب عن التقدير لإسهام السيد هولكيري، الممثل الخاص السابق للأمين العام.

يمثل تقرير الأمين العام تقييماً ينبهنا إلى واقع الحالة في كوسوفو. فبالرغم من إحراز بعض التقدم في مجالات متعلقة بسيادة القانون وفي إعداد فيلق حماية كوسوفو، لا تزال غيرها من المسائل، كحرية التنقل، واستدامة العودة، وحقوق الطوائف، وحقوق الملكية، تعاني نتيجة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس الماضي. ولا يزال من دواعي قلقنا فوق كل شيء أن اقتصاد كوسوفو بحاجة إلى دعم كبير من المانحين الدوليين. وما زالت باكستان تطالب باستئناف الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد في وقت قريب. وننوه باستعداد رئيس الوزراء رجب لاستئناف الحوار، ونحث السلطات في بلغراد على مبادلته هذا الاستعداد. ونرحب في الوقت ذاته بالتطورات الإيجابية التي طرأت على الحوار والتعاون مع كوسوفو على الصعيد الإقليمي، كما جاء في تقرير الأمين العام. وهذه خطوات نراها تسير في الاتجاه الصحيح.

ولا تزال أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس الماضي تلقي بظلالها على بناء الثقة والتعاون بين الطائفتين الرئيسيين في كوسوفو وتحول دونه. وهذا في الوقت الراهن هو العائق الرئيسي الذي يقف في طريق تطبيق المعايير وفقاً لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). بيد أن العيب الكامن في نهج المعايير قبل المركز يمثل مشكلة أعمق، بل وأكثر محورية. فكلما طال التأخر في توضيح مركز كوسوفو، ازدادت مشاعر الإحباط والتوتر فيها تأججا. وسيظل التحول من الحرب إلى السلام يعوق ويؤخر قدوم الاستثمارات من المؤسسات المالية الدولية، وهي بالغة الحيوية لانتعاش كوسوفو اقتصادياً. وكلما طال بقاء كوسوفو في وضع سياسي مائع من الوجهة الدولية، ازدادت الحالة التي تشجع على مشاعر الإحباط وأعمال العنف استفحالا.

وقد اقترح وفدنا في البيان الذي أدلينا به في أيار/مايو (أنظر S/PV.4967) بدلاً من الأخذ بنهج ''المعايير قبل المركز'' أن ينظر المجلس في الترويج لعملية ذات شقين تقوم على ''المركز مع المعايير''، من شأنها أن تخضع أهل كوسوفو شعباً وقادة للمساءلة عن تنفيذ برنامج المعايير، والعمل على وضع حد للتطرف والتعصب، وإيجاد علاقات تتسم بالود والتعاون مع جيرانهم. ومن شأن الأخذ بنهج من هذا القبيل أن يشهد أيضاً إحراز تقدم متزامن في إيضاح مسألة مركز كوسوفو، إلى جانب تحديد الطرق لتعزيز ممارسة جميع أهلها تقرير المصير، مع السعي للتقيد بحقوق ومصالح جميع الأقليات فيها. ومن ثم يلزم تغيير المسار من أجل بث الأمل في السلام وإنهاء إرث الحرب في المنطقة برمتها. ونحث المجلس مرة أخرى على إيلاء هذا الخيار بعض التفكير الجدي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الودية التي وجهها إليّ.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): قبل أن أبدأ في إلقاء بياني الرسمي، أود أولاً أن أشكر السيد موتوك، ممثل رومانيا. الذي أنجز المجلس أعماله بنجاح خلال شهر تموز/يوليه في ظل إدارته القديرة.

كما أود أن أهنئ سفير الاتحاد الروسي دينسوف على توليه رئاسة أعمال المجلس في شهر آب/أغسطس. ونتطلع إلى العمل معه، وأتعهد بأن أتعاون شخصياً وبأن يتعاون الوفد الصيني برمته معه تعاوناً كاملاً.

وأود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/613)، وأن أشكر الأمين العام المساعد السيد العنابي على إحاطته التكميلية. وأعرب عن ترحيبي بوجود السيد لونكار بيننا وبالبيان الذي أدلى به. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد هولكيري، على جهوده التي لا تعرف الكلل لتعزيز عملية السلام في كوسوفو. وأود أيضاً أن أهنئ خلفه، السيد جيسن - بيترسن. وأرجو له كل التوفيق في ولايته الجديدة.

نلاحظ أن كوسوفو شهدت في الماضي القريب إحراز بعض التقدم في تنفيذ المعايير ذات الصلة، وفي إعادة بناء مجتمعات الأقليات العرقية، وفي تعزيز المصالحة فيما بين الطوائف العرقية. بيد أنه كما جاء في تقرير الأمين العام، لا يزال أمام المجتمع الدولي رغم التقدم المذكور شوط بعيد حتى يعكس الأثر السلبي الذي أحدثته أعمال العنف الواسعة النطاق التي وقعت في آذار/مارس الماضي، وحتى يشفي الجراح النفسية خاصة، وأخيراً لكي يحقق التعايش في وئام بين الطوائف المتعددة والتنمية المشتركة في كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، فإن جميع الأطراف في كوسوفو ملزمة بالقيام بدور أكبر. ونحن نشاطر تمام المشاطرة الأمين

العام رأيه بأن المهمة الأكثر إلحاحا في الوقت الراهن لجميع الزعماء السياسيين في كوسوفو هي ترجمة الالتزامات إلى أفعال، بحيث نضمن أن تطبق مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والأجهزة الإدارية على جميع الصعد تطبيقا كاملا خطة تنفيذ معايير كوسوفو وأن تنفذ بصورة فعالة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري لكوسوفو. وينبغي لمجلس كوسوفو المؤقت أن يتقيد على نحو صارم بولايته، وينبغي ألا يتدخل في السلطات المحددة للممثل الخاص للأمين العام في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

والحل الناجع لمسألة الأقليات العرقية هو عنصر هام للحل الجوهري والشامل لقضية كوسوفو. وهو أيضا أولوية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولجميع الأطراف في كوسوفو. وفي رأينا أن المهم، قبل كل شيء، تحسين عملية متابعة الصراع، بما في ذلك تحسين أحوال المعيشة وضمان سلامة الأقليات وحرية حركتها، وضمان التعويض المناسب للضحايا، وإعادة بناء المنشآت المتضررة، وأن يتم على هذا الأساس تعجيل عودة اللاجئين وجعل عمليات العودة أمرا جذابا. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الجهود المبذولة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في آذار/مارس، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة، وذلك حتى يتم تعزيز الثقة والمصالحة بين الأعراق.

ومن المهم أيضا استخدام التدابير المؤسسية لضمان الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات العرقية. وينبغي لجميع الأطراف في كوسوفو أن تعمل على تعزيز حكم القانون وبناء القدرات الإدارية من أجل زيادة تعزيز إصلاح المؤسسات المحلية. وينبغي لبريشتينا وبلغراد أن تستأنفا الحوار المباشر في وقت قريب لكي تجدا حلولا ناجعة لجميع المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية لسكان كوسوفو. ونحن نأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في كوسوفو دعم مؤسسات الحكم الذاتي الكوسوفية المؤقتة وتهيئة الظروف اللازمة للانتخابات التشريعية في فصل الخريف، حتى يتم إرساء أسس متينة للسلم والاستقرار في كوسوفو وفي كل ربوع البلقان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الصين على كلماته الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد دي بالاشيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): ينضم وفد بلادي إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن خالص تهانئنا لكم، سيدي، وأنتم تتولون الرئاسة. كما نود التأكيد مجددا على تقديرنا وتهانئنا لممثل رومانيا الدائم، الرئيس السابق، على العمل الذي أنجزه.

ونود بصفة خاصة أن نشكر السيد العنابي على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2004/613) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نرحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام مؤخرا، السيد جيسن – بيترسن، الذي نعرفه منذ سنوات عديدة، حين تولى المنصب الرفيع لمساعد المفوض السامي لشؤون اللاجئين. ونحن نعرف تماما الصفات الشخصية العديدة التي سيستغلها في هذه المهمة المذكورة. وسوف تتعاون إسبانيا معه بالكامل في تنفيذ مهامه في رئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أن أشيد بالعمل الذي قام به الممثل الخاص السابق، السيد هولكيري، والسيد بريشو.

ونحن نرحب بوزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في صربيا، السيد زوران لونكار.

وتؤيد إسبانيا أيضا البيان الذي أدلى به ممثل هولندا الدائم باسم الإتحاد الأوروبي.

ومثلما يذكر الأمين العام في تقريره، فإنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله حتى يتم إصلاح الأضرار المادية والنفسية التي نجمت عن أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. ولقد أُتخذ عدد من الخطوات الإيجابية، مثل

الشروع في إعادة بناء المنازل والمدارس والالتزام بذلك، وهو ما ينعكس في الإعلان المشترك الذي وقعه زعماء ألبان وصرب كوسوفو في ١٤ تموز/يوليه. ولكن ممثلي شعب كوسوفو مازالوا بحاجة إلى إظهار التزامهم الحقيقي، من خلال إجراءات ملموسة، بإقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي بحق وتُحترم فيه حقوق الجميع. وتقع على عاتق زعماء الطائفة الألبانية مسؤولية خاصة عن إصلاح الوضع الذي وُجد في آذار/مارس حتى يستطيع الـ ٢٤٠٠ شخص الذين فروا من أعمال العنف أن يعودوا إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، يجب أن يهيئوا الظروف اللازمة للعودة المستدامة للأعداد الكبيرة جدا من المشردين، وأغلبهم من صرب كوسوفو، الذين لم يُقبلوا بعد على العودة. ونلاحظ للأسف أن الأقليات اليوم لا تتمتع بحرية حركة حقيقية وأن أحوالها الأمنية وقدرتها على الوصول إلى الخدمات العامة ضعيفة، وذلك على أقل تقدير. ونحن نكرر التأكيد على النداء الذي وجهناه في ١١ أيار/مايو في هذه القاعة، (انظر S/PV.4967)، من أجل إحالة كل المسؤولين عن العنف العرقي إلى المحاكمة وإصدار الأحكام ضدهم، ونرحب بالخطوات الأولى المتخذة في هذا الاتجاه.

ولكننا قلقون لأن جهود بعثة الأمم المتحدة لإقامة نظام قضائي متعدد الأعراق ومتاح لجميع الطوائف قد قوضتها بصورة خطيرة أحداث العنف في آذار/مارس. وبالمثل، من المثير للقلق أن نلاحظ أن وسائط الإعلام الكوسوفية، مع وجود استثناءات معينة ومشرفة، لم تبدأ بعد تطبيق مبادئ التسامح والحياد والدقة المحددة في خطة التنفيذ.

وكان الفريق العامل المعني بالحكم المحلي، والمنشأ عملا بالبيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2004/13) لجعل الحكم المحلي أكثر فعالية من خلال نقل السلطات إلى المسؤولين المحليين، قد خرج بعدد من التوصيات المثيرة للاهتمام من أجل إصلاح إدارة البلديات في إقليم كوسوفو. وهذا الاقتراح لإصلاح البلديات، الذي تتمثل مرجعيته الأساسية في الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، يتوخى إسهاما جوهريا في إقامة وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، وهو، دعونا لا ننسى، أحد المعايير لكوسوفو. ونحن نعتقد أن توصيات الفريق العامل تستحق التنفيذ.

في الوقت ذاته، تحتاج المؤسسات المؤقتة إلى تنفيذ جميع الخطوات ذات الأولوية المحددة في خطة التنفيذ المنقحة لمعايير كوسوفو. وإذا تم هذا على النحو السليم، فسيحقق بلا شك تغييرات ملموسة تفيد السكان أجمعين. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتضمن تقرير الأمين العام تقييما تفصيليا لما تم إنجازه في تنفيذ المعايير، وهو ما دعا إليه المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر S/PRST/2003/26)، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر S/PRST/2004/13).

ولكن محاولات مثل تلك التي قام بها مجلس كوسوفو في ٨ تموز/يوليه لتجاوز أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري غير مقبولة وذات آثار عكسية. ونحن نعيد التأكيد على صلاحية مبدأ ”المعايير قبل المركز“ ونذّكر بأنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق هذا. والطائفة الصربية الكوسوفية، من ناحيتها، لا تستطيع البقاء على هامش الحياة السياسية في كوسوفو وينبغي أن تشارك في تنميتها من خلال مشاركتها فيها بطريقة أكثر نشاطا، بما في ذلك بالطبع مشاركتها في الانتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب تهيئة جميع الظروف اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، نحن نشعر بأنه من الأهمية الحيوية أن يُستأنف الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد وأن يُعزز. ويجب على كلا الطرفين أن يبذلا كل جهد لتحقيق ذلك، وينبغي للأفرقة العاملة أن تبدأ بالاجتماع مرة أخرى.

ختاما، فإن إسبانيا التي تسهم في حفظ الأمن من خلال مشاركتها في قوة الأمن الدولية في كوسوفو، ستواصل دعم العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة. ومرة أخرى نناشد المؤسسات المؤقتة وجميع الأطراف ذات الصلة أن تعمل، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لإنشاء كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية، على أساس حكم القانون وتكون مدمجة في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إسبانيا على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): ننضم إلى وفود أخرى، في الترحيب بكم في المجلس، سيدي، ونهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ السفير مينهيا موتوك، ممثل رومانيا، على الطريقة الاحترافية والكفؤة العالية التي أدار بها هو ووفد بلاده أعمال الرئاسة في شهر تموز/يوليه.

وننضم أيضا إلى أعضاء آخرين في المجلس في الإشادة بالممثل السابق للأمين العام لكوسوفو، السيد هاري هولكيري، على قيادته المتميزة أثناء مدة خدمته بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة).

ونرحب بوجود السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي لصربيا، هنا اليوم. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر تطورات الحالة في كوسوفو.

في ١٧ و ١٨ آذار/مارس، اهتزت كوسوفو من جراء اندلاع أسوأ أعمال للعنف العرقي منذ تدخل المجتمع الدولي قبل خمسة أعوام. وقد أودت أعمال العنف تلك بحياة ١٩ شخصا ودمرت أكثر من ٩٠٠ منزل، وألحقت ضررا يعجز وصفه بالمواقع الدينية والتاريخية والثقافية في كوسوفو. والفلبين، وهي دولة مساهمة بقوات في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو، انضمت إلى وفود أخرى في الإعراب عن سخطها للعنف الذي بلا شك، قوض المكاسب التي حققها المجتمع الدولي أثناء السنوات الخمس الماضية لإدارة الأمم المتحدة.

وفي بياننا أمام المجلس بشأن كوسوفو قبل شهرين، ذكرنا أن أهم تحد تواجهه البعثة هو بناء الثقة والائتمان الضروريين لسد الفجوة بين المجتمعين المحليين. ولذلك، فمما يثبط الهمة إحراز تقدم ضئيل في جهود سد الفجوة العرقية بعد أربعة أشهر على اندلاع تلك الأعمال. ونأسف أيضا لأنه بعد مرور خمس سنوات على تولي البعثة مهمتها، لم ينل شعبا كوسوفو بعد على ما هو ضروري من الثقة والائتمان لمعالجة المعضلة العرقية في الإقليم.

ويؤكد وفد بلادي مجددا تأييده لرؤية المجتمع الدولي لكوسوفو متسامحة ومتعددة الأعراق وديمقراطية والتزامه بذلك. وبينما نحيط علما بالتقدم الذي أحرزته البعثة في جهودها للوفاء بخطة تنفيذ معايير كوسوفو، مثلما ذكر في تقرير الأمين العام، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي للبعثة أن تتسم بقدر أكبر من المرونة بإيلاء أولوية للشواغل العرقية للصرب وللأقليات الأخرى في الإقليم. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع مسؤولية حماية الأقليات العرقية في كوسوفو على عاتق الأغلبية الألبانية.

ويتعين على زعماء كوسوفو، من جانبهم، أن يظهروا جماعيا التزامهم الأصيل والملموس بإيجاد مجتمع يمكن فيه لجميع الطوائف أن تتعايش مع بعضها في سلام وأن تحترم فيه حقوق أفراد جميع المجتمعات المحلية لكوسوفو وأن تكون مكفولة ومضمونة. وينبغي لهم بذل جهود أكبر لمقاضاة المسؤولين عن أعمال العنف التي حدثت في آذار/مارس وأن يفوا بوعدهم بالمضي قدما في أعمال إعادة بناء المنازل والكنائس التي خربت أثناء أعمال الشغب في آذار/مارس.

وأخيرا، نتفق مع رومانيا على ضرورة أن يبقي المجلس الحالة في كوسوفو قيد نظره على نحو وثيق للغاية. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في استكشاف إمكانية إرسال بعثة إلى كوسوفو لكي يرى بنفسه الحالة على أرض الواقع، ويبعث رسالة قوية إلى زعماء كوسوفو بشأن الحاجة إلى العمل معا، ويتخذ التدابير المطلوبة لمساعدة عملية المعايير على المضي قدما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الفلبين على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن شكر وفد بلادي لمينهيا موتوك على العمل الممتاز الذي أنجزه بصفته رئيسا للمجلس أثناء شهر تموز/يوليه. ونود أيضا أن نرحب بالرئاسة الروسية؛ ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي.

ونود أن نشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية، ونرحب بالوزير لونكار وبوجوده هنا بالنيابة عن صربيا والجبل الأسود.

ونرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو، سورين جسن - بيترسن. فهو يتقلد مهام منصبه في وقت حرج وسيحصل على الدعم القوي من الولايات المتحدة. لقد كانت أعمال العنف التي اندلعت في شهر آذار/مارس بالفعل تحذيرا لنا، ونحن نرحب بالتقدم الذي يحرز حاليا في إعادة بناء الممتلكات التي خربت ودمرت وإحياء الحوار العرقي وإصلاح الحكم الذاتي المحلي؛ فذلك يجب أن يستمر.

وهناك الكثير من العمل ينتظر الإنجاز. وثمة حاجة إلى إنجازات ملموسة في التنفيذ الشامل للمعايير والأمن وحقوق جميع المجتمعات المحلية. وبعد فترة وجيزة سيحين موعد استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المعايير من أجل كوسوفو في منتصف عام ٢٠٠٥. ولقد أزف وقت اتخاذ إجراء ملموس يتعلق بتنفيذ المعايير. وآلية الاستعراض التي أنشأها المجلس تركز وبحق على الأفعال وليس على الأقوال. وتضع عملية المعايير المسؤولية عن تقدم كوسوفو على عاتق زعماء كوسوفو، وهم بالطبع مسؤولون عن تنفيذ تلك المعايير.

وينبغي أن يتحرك الوجود الدولي في كوسوفو بقدر متزايد صوب الاضطلاع بدور الرصد والتقليل من دوره في الحكم. ولا نود، بالطبع، أن نؤيد نقل جميع السلطات المخصصة دفعة واحدة مثلما اقترحت مؤسسات كوسوفو للحكم الذاتي في الشهر المنصرم، ولكن يمكن لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تحيل اختصاصات إضافية على السلطات المحلية، أو أن تتشاطر تلك الاختصاصات معها.

وفيما يتعلق بتنفيذ المعايير، نتطلع إلى الحصول على تقييم من الممثل الخاص للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير، مثلما تقتضيه البيانات الرئاسية التي أصدرها المجلس في وقت سابق من هذا العام.

ولكي تمضي كوسوفو إلى الأمام، من الضروري أيضا أن تشارك جميع مجتمعاتها المحلية في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وستكون مقاطعة أي مجتمع محلي لها خطأ. والمشاركة في الانتخابات والتصرف من خلال مؤسسات حكومة تمثيلية هما أفضل السبل لكي يدافع أي مجتمع محلي عن مصالحه.

ونتطلع إلى أن يبعث رئيس الوزراء كوستونيتشا والرئيس تاديتش والحكومة الصربية رسالة واضحة مفادها أنه ينبغي لصرب كوسوفو، ومن دون شروط مسبقة، المشاركة في الانتخابات. ونقدر حق التقدير مشاركة بلغراد في المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة وعرضها خطة لإصلاح الحكومة المحلية.

ونرحب بإعلان بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة العزم على تطوير مشاريع تجريبية ونؤيده. ونناشد حكومة صربيا والجبل الأسود تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة البناءة في هذه العملية المهمة. وينبغي أن تكون عملية استعادة الحكم المحلي كبيرة وأن تتضمن أعمالا تتعلق بالأمن والعدالة. وينبغي أن تكون هذه المشاريع التجريبية مجرد بداية لعملية سياسية طويلة الأمد لتصميم وترسيخ حكم محلي أكثر فعالية في كوسوفو وألا تستبعد أي إطار منقح أو أوسع نطاقا قد يتفق عليه في المستقبل أو أن تصدر حكما مسبقا عليه. وينبغي ألا تكون هناك أي شروط مسبقة ملحقة بالحوار المباشر بشأن القضايا التقنية بين بلغراد وبرشتينا. وينبغي استئناف تلك المحادثات فورا. ولقد شهدنا تقدما كبيرا في الأسابيع الأخيرة في الحوار بين زعماء الصرب والألبان في كوسوفو. ونشجع كلا الطرفين على مواصلة هذا الحوار وتكثيفه.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن معاملة الأقليات بالحسنى في كوسوفو وكفالة أن تتمكن جميع شعوب كوسوفو من العيش في أمن ستكونان أهم معيار وحيد يستخدم للحكم على تطور كوسوفو وتنفيذها للمعايير الدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، سيدي، عن تهنئتي على توليكم رئاسة المجلس. وأود أيضا، بالنيابة عن الوفد الجزائري، أن أشكر السفير موتوك وبعثة رومانيا على عملها الممتاز أثناء رئاسة رومانيا في شهر تموز/يوليه.

وأود أن أشكر السيد هادي العنابي على عرضه الممتاز للتقرير عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة). وأود أيضا أن أشيد بالسيد هاري هولكيري على مساعيه وعلى ما أظهر من تفان في رئاسة البعثة. ونهنئ كذلك خلفه، السيد سورين جسن – بيترسن، ونتمنى له كل النجاح.

ويحظى التقرير الحالي بأهمية خاصة إذ أنه يأتي بعد مضي أربعة أشهر على وقوع الصدامات وأعمال العنف التي سببت صدمة لكوسوفو في آذار/مارس. وهو مهم أيضا لأنه يمكن المجلس من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة المعايير الخاصة بكوسوفو، وفي إعادة الثقة وفي تعمير الممتلكات التي أصيبت بالضرر أو دمرت خلال تلك الأحداث المؤسفة. وتلك مهام ذات أولوية تعزز التفاهم والتعايش بين جميع أبناء كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في تلك المجالات. والتزام قادة كوسوفو باستكمال تعمير الممتلكات التي تضررت على نحو عاجل وبإعادة بدء عملية عودة الأشخاص المشردين، واعتماد إعلان مشترك بشأن إنشاء وزارة لشؤون الطوائف، وحقوق الإنسان وعمليات العودة واستكمال وثيقة إطارية لإصلاح الإدارة المحلية، أمور تشير إلى التطور الإيجابي لكوسوفو وبداية عملية للوفاق، تبشر بالخير لتحسين الحالة لمصلحة الجميع. ومن شأن تلك التدابير أن تساعد على توحيد مجتمع كوسوفو ومنع تكرار وقوع الصدامات المؤسفة فيما بين الأعراق. كما أنها ستهيئ ظروف استتباب الأمن وستحدث تأثيرا إيجابيا على العودة المستدامة للأشخاص المشردين وعلى حرية الحركة.

ويبقى إنشاء كوسوفو المزدهرة اقتصاديا والديمقراطية والمتسامحة والمتعددة الأعراق هدفنا المشترك. وسيقتضي تحقيق ذلك الهدف لا محالة بذل جهد كبير والتنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ”المعايير قبل المركز“. ولا بد أن يتحمل قادة كوسوفو مسؤولياتهم وأن يدعموا بشكل بناء

تنفيذ هذه المعايير. ونحن نرى أن وجود خطاب يشجع وحدة أبناء كوسوفو وليس انقسامهم وفقا لخلفيتهم العرقية، من شأنه أن يساعد الجهود المبذولة في كوسوفو، لأن كوسوفو ملك لجميع سكان كوسوفو.

ويجب على المجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المناسبة للتحقيق العاجل والناجح للمعايير الثمانية بغية معالجة مسألة المركز النهائي لكوسوفو بعدئذ.

وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن بأن الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا والمشاركة النشطة للجميع في المؤسسات المؤقتة وتسوية مشكلة الهياكل الموازية في كوسوفو جميعها أمور ضرورية لنجاح الجهود المبذولة لإعادة الثقة وتعزيز العلاقات وتشجيع المصالحة بين جميع سكان كوسوفو.

وأخيرا، فإننا نؤمن بأن الانتعاش الاقتصادي لكوسوفو وتخفيض المعدل المقلق للبطالة وتحسين الظروف الاجتماعية مسائل من شأنها أن تسهم في تنفيذ جميع التدابير التي تحظى بالأولوية وتمكن من إحراز تقدم في تحقيق المعايير الخاصة بكوسوفو.

وفي الختام، سأكون مقصرا إذا لم أرحب بزوران لونكار ممثل صربيا، وإنني أشكره على بيانه الممتاز بشأن الحالة في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السير إمير باري جونز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يجب أن أعتذر. كنت سأقول إنني ممتن على الإحاطة الإعلامية. ولكن بما أنني كنت من الفظاظة بحيث لم أكن موجودا هنا كي أسمعها، فإن زملائي سيبلغونني بشكل دقيق بما حصل في غيابي.

وتؤيد المملكة المتحدة الملاحظات التي سيدلي بها في وقت لاحق ممثل هولندا.

إن جميع الأطراف بحاجة إلى أن تتعلم الدروس المستخلصة من أحداث ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس هذا العام. ويتطلع المجلس إلى أن يرى توصيات الأمين العام التي تعقب تقرير كاي إيدي. وتتطلع المملكة المتحدة بشكل خاص إلى أن يتبع المجتمع الدولي نهجا أكثر تماسكا وتركيزا وكفاءة في كوسوفو. وسنتوقع استجابة بناءة من الطوائف في كوسوفو. وتعيين السيد سورن يسن – بيترسن جدير جدا بالترحيب، وهو يحظى بتأييدنا التام.

وأود أن أحدد خمس أولويات تراها المملكة المتحدة للسياسة في المستقبل.

أولا، ينبغي أن يبدأ الممثل الخاص برنامجا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية نقل الاختصاصات والمسؤوليات إلى مؤسسات كوسوفو. وينبغي أن تنقل المسؤولية الاقتصادية بشكل مطرد إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي خلال الفترة المؤدية إلى إجراء الاستعراض الشامل في منتصف عام ٢٠٠٥ وما بعده.

ثانيا، ينبغي أن يحدث هذا النقل المتزايد للاختصاصات بالاقتران مع برنامج للامركزية، بهدف ضمان المزيد من الحكم المحلي الفعال وحماية حقوق الأقليات. ونحن نرى أن اللامركزية أمر أساسي لوجود حكم أفضل في كوسوفو؛.وفي نفس الوقت، يمكنها أن تراعي بشكل أفضل مصالح وتطلعات مختلف الطوائف والمناطق في كوسوفو.

ثالثا، ينبغي أن ترشِّد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملياتها وأن تركز على الأولويات للعمل. ويحدونا أمل كبير في أن يجري الممثل الخاص الجديد للأمين العام تقييما لما إذا كان لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الهيكل السليم والموارد اللازمة

للتصدي للتحديات التي تجابه كوسوفو. وأعتقد أنه ينبغي لي أن أقول، حينما ننظر فيما إذا كانت لدى البعثة الموارد المناسبة، إن افتراضي العملي هو أن لدى البعثة موارد أكثر من اللازم وأن ما نحتاج إليه هو الاستخدام بشكل أكثر كفاءة لموارد أقل.

رابعا، تبقى المعايير أمرا أساسيا لتنمية كوسوفو. وينبغي الاستمرار في عملية استعراض المعايير، بإجراء استعراض شامل، على الأقل، في منتصف عام ٢٠٠٥. ويبقى تنفيذ المعايير أفضل أساس تُبنى عليه كوسوفو الشاملة لجميع الأطراف والمتعددة الأعراق والديمقراطية التي يمكن أن يعيش فيها جميع المواطنين في سلام وأمن. وتبقى المعايير التي حددناها وقبلت في البيان الصادر في ربيع عام ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/13) هدفا جوهريا. ولكن في نفس الوقت، لكي نكون واقعيين، إن ما نحتاج إليه في هذه اللحظة هو تحديد الأولويات بشكل دقيق يركز على المعايير التي ينبغي أن نحاول تنفيذها بشكل عاجل: وذلك يعني حقوق الأقليات. وينبغي أن يكون من الواضح أن هذا النهج لتحديد الأولويات ليس من أجل إضعاف المشروطية. بل في الواقع من أجل تعميقها، ولكنه لتعميقها في المجالات التي يمكن فيها إحداث أقصى تأثير. ولذا، فإننا نتوقع أن نشهد اتخاذ إجراء ملموس وإحداث تأثير لمساعدة الأقليات: وليس فقط الإدلاء ببيانات ورعة عن الالتزامات ولكن تحقيق نتائج على أرض الواقع.

وينبغي أن يستمر العمل ذو الأولوية في المجالات الثلاثة المتعلقة بطوائف الأقليات: وهي عمليات العودة، بما فيها الوزارة الجديدة لعمليات العودة؛ وبدء مشروع تجريبي أو مشروعين للامركزية؛ وتذكّر أن اللامركزية ليست من أجل صرب كوسوفو فحسب بل هي جزء لا يتجزأ من إقامة حكم أكثر فعالية في كوسوفو بأسرها. ومشاركة جميع الأطراف في الفريق الاستشاري الأمني المحلي أمر مستحسن جدا.

ونحن نتطلع إلى النظر في تقييم الممثل الخاص للتقدم المحرز نحو الوفاء بالمعايير. وقد طلب ذلك عدة مرات. ويحدوني الأمل في ألا يتعين علينا في المناقشة المقبلة أن نذكّر أي أحد – للمرة الثالثة، فيما أعتقد – بأن ذلك البيان حان أوان تقديمه. إننا بحاجة إلى ذلك التقرير.

أخيرا، لا بد أن يكون هناك حوار مع بلغراد. وذلك أمر أساسي. ولكن بلغراد لا يمكنها أن تتوقع ممارسة الإشراف أو حق النقض. وتشكل اقتراحات بلغراد بشأن اللامركزية إسهاما مفيدا للمناقشة التي يلزم في نهاية المطاف أن يجريها الأشخاص الذين سيعيشون في إطار الترتيبات في كوسوفو. ولكن يتعين على أن أقول إن القرار الذي اتخذه مؤخرا رئيس الوزراء كوستونيتشا بحض الصرب على عدم المشاركة في الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر أمر مخيب للآمال بشكل بالغ. وذلك تقليل بريطاني من أهمية الأمر. فعدم المشاركة لن يحرم سوى صرب كوسوفو في وقت شهدنا فيه إحراز تقدم حقيقي بشأن شواغلهم الأساسية. يجب أن يشارك صرب كوسوفو في الانتخابات وأن ينضموا من جديد إلى المؤسسات. ورؤيتنا – رؤيتنا الجماعية – لكوسوفو هي أن تكون كيانا متعدد الأعراق يتطلع على نحو إيجابي إلى وجود طبيعي في أوروبا، يعكس المعايير والتطلعات والسلوك الذي، أعتقد، أنه يسم بشكل عام أوروبا المتصالحة.

تلك كانت نقاطي الخمس. ويبدو لي أن الأولوية الفورية الآن هي لبناء الثقة والتسامح وطمأنة صرب كوسوفو. وعلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تبدي التزاما حقيقيا لتعزيز حقوق وحماية الأقليات الكوسوفية. وقد شجعتنا الرسالة المفتوحة التي وجهها زعماء كوسوفو

إلى جميع مواطني كوسوفو لبناء ديمقراطية متسامحة على أساس سيادة القانون وتمهيد قاعدة ملائمة لإنشاء وزارة شؤون العائدين والطوائف وحقوق الإنسان. وهناك دور هام يجب أن تضطلع به بلغراد وصرب كوسوفو في هذه العملية، وعليهم تقديم مساهمة بناءة؛ هذا جزء من إجمالي الصفقة. وبالنسبة للمملكة المتحدة فإن أي بيان أحادي حول المركز من لدن أي طرف أمر مرفوض تماما.

إن الغرض من كل هذا هو اعتماد قرار بسيط بالأخذ بنهج اللامركزية، ومنح المسؤولية للأشخاص حيثما يجب أن تمارس تلك المسؤولية، وإعطاء مسؤولية أكبر للمؤسسات في كوسوفو. لكن المطلوب، في نفس الوقت، من الممثل الخاص الجديد أن يبذل جهودا حثيثة في تلك العملية حتى يتسنى تقليص دور بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وتصبح البعثة أكثر فعالية وقدرة على الوفاء بتلك الأهداف.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية. ولا يسعني أن أفوت فرصة تهنئة السيد سورن جيسن - بيترسن على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، كما أود أن أطمئنه مرة أخرى على دعم فرنسا التام له.

وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك أود أن أكتفي بالإدلاء بملاحظات قليلة.

لقد وضعنا استراتيجية لكوسوفو في الخريف الماضي - استراتيجية عبر عنها بوضوح البيان الرئاسي الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/26). وإن أحداث فترة ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ المؤسفة جدا كانت تطورا سلبيا بصورة خاصة. لقد استنكرناها بشدة، واتسمت ردود فعلنا بالحماس. والحقيقة تبقى أن استراتيجيتنا لم تتغير. إننا ببساطة نعرف الآن أن الحالة هشة بشكل بالغ وأن وقت التصرف المتاح لنا قصير جدا، لا سيما في ضوء تاريخ منتصف ٢٠٠٥ المحدد. ونحن على اقتناع تام بأن الافتقار إلى الإرادة في التصرف يمثل أسوأ موقف ممكن. وقد أرسل السفير ايدي تقريرا إلى الأمين العام أورد فيه أفكارا حول الموضوع. نحن، شأننا شأن آخرين، نود حقا أن نقرأه حتى يتسنى لنا أخذ تلك المساهمة في الحسبان في دراستنا للمسألة.

في ١٤ تموز/يوليه، اعتمد الزعماء السياسيون لشتى طوائف كوسوفو إعلانا يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح صوب إعادة العملية السياسية إلى مسارها بعد أحداث العنف في آذار/ مارس. لكن ذلك الإعلان لن يفيد في شيء إن لم يترجم إلى إجراءات محددة وإلى تقدم في تنفيذ المعايير، خاصة بالنسبة إلى الأمن وحقوق الأقليات. ونرحب بالنتائج الإيجابية جدا للفريق العامل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) والمؤسسات المؤقتة بشأن اللامركزية. وإن الوثيقة الإطارية التي تمخضت عن عمل الفريق العامل تشكل أساسا طيبا للتحرك في الاتجاه الذي حدده مجلس الأمن في بيانه الرئاسي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/13). ويحدونا الأمل أن يؤدي صرب كوسوفو وكل الأطراف الأخرى المعنية بتلك القضية دورا نشيطا في وضع اللمسات الأخيرة على خطة اللامركزية، لا سيما بالنسبة إلى المشاريع التجريبية وترسيم حدود القطاعات التي ستطبق اللامركزية على مستواها.

وبصورة أعم، تود فرنسا مرة أخرى أن تشجع صرب كوسوفو بقوة على المشاركة التامة في المؤسسات التي خلقها المجتمع الدولي في كوسوفو - وفي المقام الأول في الانتخابات. وبلادي على اقتناع بأن صرب كوسوفو من مصلحتهم الكبرى الطويلة الأمد أن يشاركوا في الانتخابات

العامة المقبلة، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. إننا نشجعهم على التسجيل على الفور في القوائم الانتخابية، التي ستغلق إلى غير رجعة في ١٢ آب/أغسطس، بعد أسبوع واحد فقط. ومن المهم أن يعمل الآخرون أيضا على تشجيعهم على التسجيل، ومن المهم بالمثل ألا يشعر صرب كوسوفو بوجود ما يمنعهم من ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مرة أخرى ممثل رومانيا وفريقه على رئاستهم الناجحة في تموز/يوليه. وأشكر أيضا الأمين العام على تقريره عن أنشطة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) (S/2004/613)، وأشكر كذلك السيد العنابي، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية المضمونية عن الحالة في المقاطعة. وننوه بحضور السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في صربيا، في المجلس اليوم ومشاركته بالنيابة عن صربيا والجبل الأسود.

انتشار العنف الطائفي الدوافع وارتفاعه المفاجئ في آذار/مارس، باستفزاز من المتطرفين في كوسوفو، بصربيا والجبل الأسود، والموجه بصورة خاصة ضد صرب كوسوفو، سدد ضربة خطيرة لعملية التطبيع في المقاطعة وأثار الشكوك حول الجدول الزمني لتنفيذ المعايير الديمقراطية لكوسوفو من قبل المجتمع الدولي. وإننا نرى في تلك الأحداث محاولة مدروسة للتطهير العرقي للسكان غير الألبان في كوسوفو. ونحن على يقين بأنه لا يجوز السماح لأحد بأن يستفيد من، أو أن يحقق أهدافا سياسية باستخدام تدابير العنف.

الحالة الراهنة في المقاطعة تتطلب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩). وفي ذلك السياق، نبقى ثابتين على التزامنا بالدعم الكامل المتواصل لسياسة ''المعايير قبل المركز''. وإن التطبيق الأصيل للمعايير الديمقراطية في كوسوفو هو وحده الذي يمكن أن يستند إليه المجلس حينما يقرر ما إذا يمكنه أن يبدأ مناقشة موضوع المركز المستقبلي.

ومن المؤسف أن التقدم المذكور في تقرير الأمين العام عن أنشطة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة محدود للغاية، لا سيما بالنسبة للقضايا الحاسمة لخطة تنفيذ معايير كوسوفو، بما في ذلك في مجالات تعمير العقارات التي لحقت بها الأضرار في آذار/مارس، واستئناف عملية العودة إلى المقاطعة من قبل اللاجئين والمشردين، وكفالة حرية التنقل. إن الحقائق غنية عن البيان. وقرابة ٢٤٠٠ شخص ما زالوا عاجزين عن العودة بعد موجة العنف التي وقعت في آذار/مارس. والمراكز الصحية التي كانت تقدم الخدمات الطبية لمرضى الأقليات لم تعمر بعد، خاصة في منطقة كوسوفو بوليا، في بريشتينا.

ولقد جرى عكس مسار عملية العودة. ولا بد للمرء الاستنتاج أن المبدأ الأساسي للتعددية العرقية ما زال غير معمول به من الناحية العملية، سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي، حيث يشكل ألبان كوسوفو أغلبية السكان. وفي حقيقة الأمر، فإن الأمين العام كان محقا عندما لاحظ أن السكان الذين يشكلون الأغلبية بالذات هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن رفاهية الأقليات.

ومما يبعث على القلق، بشكل خاص، أنه لا الزعماء المحليين، ولا المجتمع المدني، دعموا جهود بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو لاستعادة الأمن والنظام في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس.

ومع الأسف، يجب علينا أن نتوصل إلى نتيجة واضحة، مفادها أن حقوق الأقليات يستمر انتهاكها، خصوصا إذا كانت حقوق الصرب في كوسوفو. واليوم، فإن طوائف السكان من غير الألبان في كوسوفو تعيش في

عزلة أشد مما كانت عليه في أي وقت خلال السنوات الثلاث الماضية. وكما يشعر الأمين العام، نحن أيضا نشعر بالقلق الشديد لعدم وجود رغبة لدى جمعية كوسوفو في أن تركز جهودها على الأولويات الملحة المتعلقة بإحراز تقدم في الإقليم. ونشعر بالحيرة، بشكل خاص، من عدم قيام المؤسسات المؤقتة بسن الإجراءات ذات الأولوية لخطة التنفيذ، خاصة تلك الرامية إلى إجراء التحقيقات مع أجهزة المقاطعة والهيئات البلدية ومعاقبة زعماء الحركات السياسية، الذين أطلقوا تصريحات وقاموا بأعمال صفحوا بها عن أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس. ونشعر بالحيرة كذلك، لأن المؤسسات المؤقتة فشلت في إدانة المواد التحريضية التي نشرت في وسائط إعلام في المقاطعة أثناء أعمال العنف، وفشلت أيضا في تأييد التوصيات التي تقدم بها مفوض وسائط الإعلام المؤقت فيما يتعلق بالتحقيق في حوادث العنف.

إننا نؤيد نداء الأمين العام إلى المؤسسات المؤقتة لكي تنفذ إجراءات الأولوية والمعايير التي تضمنتها خطة التنفيذ المنقحة، ولكي تقوم أيضا بترجمة الوعود التي قطعتها إلى أفعال محددة فيما يتعلق بالالتزام بتهيئة الظروف المناسبة للعودة المستدامة للنازحين واندماجهم. وعلى هذه المؤسسات أن تظهر نتائج عملية لعملها في كل النواحي ذات الأولوية لعملية تنفيذ المعايير، بما في ذلك إقامة حوار داخلي فيما بين الطوائف، والتحقيق في أعمال الزعماء السياسيين، والآليات الإدارية ووسائط الإعلام، تلك الأعمال التي ربما تكون قد ساهمت في انتشار أعمال العنف في شهر آذار/مارس. وثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ خطوات أكيدة لضمان الأمن لجميع السكان في الإقليم على قدم المساواة، وأيضا لضمان حرية التنقل وحقوق الأقليات.

كذلك، سيكون لإصلاح الحكم المحلي دور هام في عودة الحياة الاعتيادية إلى كوسوفو. وعلى الإدارة المحلية أن تكفل بالأفعال، لا بالأقوال فقط، الظروف التي تتيح لكل الطوائف في كوسوفو العيش معا في مجتمع واحد ديمقراطي متعدد الأعراق، وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وقد أحطنا علما كذلك بالوثيقة الإطارية لإصلاح الحكم المحلي التي أعدتها أفرقة عاملة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة. ونعتقد أن تلك الوثيقة ينبغي أن تأخذ في الحسبان بقدر أكبر مصالح وشواغل السكان من غير الألبان، وخصوصا الصرب. ونتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام عملا بطلب مجلس الأمن فيما يتعلق بالنموذج المتوازن لمجرى نقل السلطة من مستوى المقاطعة إلى المستوى المحلي في كوسوفو.

وبالإضافة إلى المقترحات الأخرى، سيكون من المناسب النظر في خطة الصرب للتسوية السياسية للحالة القائمة في كوسوفو. وهذا يكتسي أهمية خاصة في سياق إنشاء تفاعل بناء بين بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الإدارة المؤقتة في الإقليم وصرب كوسوفو وبلغراد.

ونتفق مع الأمين العام بأن هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل بناء القدرة وتعزيز فعالية مؤسسات الحكم الذاتي. ولكن، في الوقت ذاته، فإن مسألة إشراكها في الأنشطة في إطار السلطات المؤجلة، ينبغي أن تتمشى تماما مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). فنقل هذه السلطات في المرحلة الراهنة لا يمكن قبوله. وعلى أية حال، فإن نقل مثل هذه السلطات يتطلب أن يسبقه قرار من مجلس الأمن.

كما أننا نعتبر محاولات بعض القوى السياسية في كوسوفو للضغط على بعثة الأمم المتحدة في الإقليم وللنظر إلى هذه البعثة وكأنها عقبة أمام تحقيق طموحات الأغلبية الألبانية في الإقليم محاولات غير مقبولة. ونشاطر الأمين العام قلقه بشأن استمرار وجود قوى متزمتة ومتطرفة تستعد

للعودة إلى ممارسة نشاطها السياسي. ونعتقد أن من المفيد التأكيد من جديد على أن الهجمات المتعمدة ضد بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وفيلق حماية كوسوفو لا يمكن قبولها ويجب إدانتها إدانة شديدة اللهجة.

إن الانتخابات المزمع إجراؤها للجمعية الوطنية المؤقتة ستكون امتحانا عسيرا لعملية تنفيذ المعايير في كوسوفو. وفي هذا المجال أحطنا علما على نحو خاص بالنتيجة التي خلص إليها الأمين العام، وهي أن زعماء الأغلبية الألبانية في كوسوفو يتحملون المسؤولية الأساسية عن إقامة علاقات مع طوائف الأقليات في الإقليم، والذين تعرضوا لعمليات العنف المدبرة في آذار/مارس. فإذا لم تظهر الأغلبية الألبانية اهتماما حقيقيا وبناء، سيكون من الصعب التوقع من الصرب وغيرهم من الأقليات العودة إلى المشاركة في العملية السياسية المؤقتة.

إن وفدي يرحب بتعيين السيد سورن جيسن – بيترسن ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وروسيا مستعدة للتعاون معه تعاونا وثيقا في إطار الآليات القائمة، بغية إنهاء مأساة منطقة البلقان بسرعة وجعل الحالة هناك متمشية مع ما ينشده القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ما زال الأساس القانوني الوحيد للتسوية في كوسوفو. ونحن نثق بأنه لا يمكن إلا من خلال الجهود المتسقة للمجتمع الدولي المساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن في الإقليم. أما استحداث مسارات موازية وبذل جهود خارجية، فلن يؤديا إلا إلى إرسال إشارات خاطئة إلى أطراف الصراع في كوسوفو.

ونود كذلك أن ننضم إلى من وجهوا عبارات الشكر الجزيل إلى ممثل الأمين العام الخاص السابق، السيد هاري هولكيري، على جهوده في تعزيز عملية السلام في كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة للعضوية بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وكذلك ليختنشتاين والنرويج، بلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بتعيين السيد جيسن – بيترسن ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وإذ نتطلع إلى التعاون الوثيق معه، فإننا نتمنى له حظا سعيدا في تأدية وظيفته المثقلة بالمطالب. ويود الاتحاد الأوروبي أن يتقدم بالشكر للممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد هاري هولكيري، على التزامه بالعمل في ظروف شاقة. وأخيراً، أود أن أعرب عن ترحيبي بوجود السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في صربيا، بيننا ممثلاً لصربيا والجبل الأسود.

لقد شكلت أحداث العنف التي وقعت في منتصف آذار/مارس نكسة خطيرة لمستقبل كوسوفو وشعبها. ويغطي التقرير المعروض علينا الفترة التالية لتلك الأحداث، من ١ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولدى تقييمنا للتقدم المحرز صوب المصالحة والتسامح المتبادل فإننا نخرج بصورة مختلطة، ولكنها أكثر إيجابية بدرجة مقبولة مما كانت في أي وقت منذ اندلاع أعمال العنف في آذار/مارس.

لقد مد زعماء كوسوفو الألبان في الواقع أيديهم إلى الأقليات فيها. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عاد بالفعل نصف النازحين إلى بيوتهم وقراهم. وأعيد بناء نحو ثلث

العقارات المدمرة، وتعهدت السلطات بإعادة بناء الجزء الباقي من المباني التي تعرضت للتدمير. ويمثل العزم على إقامة وزارة لشؤون الطوائف وحقوق الإنسان والعائدين بادرة مشجعة، وكذلك الاتفاق الذي تم إبرامه مؤخراً بشأن إصدار قانون بحظر التمييز.

ومع أن الاتحاد الأوروبي يثني على ألبان كوسوفو لاضطلاعهم بتلك الجهود، فهو يناشدهم أيضاً أن يزيلوا بحق جميع النتائج التي ترتبت على اضطرابات آذار/مارس. إذ أن أي شخص يعيش في أي مكان من العالم يريد أن يحيا في بيئة تتسم بالأمان لا يلزم فيها أن يخشى جيرانه لأنهم ينتمون إلى طائفة مختلفة عن طائفته. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن الذين لا يزالون مشردين من العودة إلى ديارهم بأسرع ما يمكن. وقد بذلت بعض الجهود لمعاقبة المسؤولين عن أعمال العنف، ولكنها لم تبذل على كافة الأصعدة و لم تبذل بالقوة المتوقعة.

وبالمثل، ندعو صرب كوسوفو إلى أن يتقبلوا المبادرات الودية من جانب زعماء كوسوفو الألبان وأن يستجيبوا لها. وفي هذا الصدد، يظل إحجام صرب كوسوفو عن المشاركة في العملية السياسية باعثاً على القلق. فالمشاركة في المؤسسات المؤقتة على الصعيد السياسي وفي الانتخابات المقبلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر أمر في مصلحة صرب كوسوفو أنفسهم. وينبغي تشجيعهم بقوة على ذلك. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا غنى عن استئناف الحوار بين بلغراد وبرشتينا. وقد حان وقت النهوض لمواجهة هذا التحدي.

ولا بد من التنديد بأعمال العنف من النوع الذي وقع في آذار/مارس، وقد جرى التنديد بها. ولا بد من تقديم المسؤولين عن التدمير للعدالة. كما يتعين علينا أن نتساءل عما إذا كان يجري عمل ما يكفي للحيلولة دون تكرار هذه الحوادث. وقد اضطلع الأمين العام بمسؤوليته في هذا الصدد بأن طلب من السفير كاي آيدي أن يجري استعراضاً شاملاً للسياسات ولممارسات جميع الجهات الفاعلة في كوسوفو. وقد قدم هذا التقييم والتحليل اللذان قام بهما السفير آيدي الآن إلى الأمين العام.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن بعثة السفير آيدي كانت جيدة التوقيت، وسوف يرحب بالاطلاع على الاستنتاجات التي خلص إليها. ويبدو أنه ينبغي في الوقت الملائم إجراء مناقشة واسعة للمسائل الأساسية التي تتعلق بكوسوفو وبسياسات المجتمع الدولي. أما عن هيكل وجود المجتمع الدولي، فيتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد جيسن – بيترسن، لإيجاد الطرق لتحسين الإجراءات التي يقوم بها المجتمع الدولي في كوسوفو.

ويجب إحراز تقدم في الوقت ذاته بشأن المعايير، ولا يكفي أن يظهر ذلك في التقارير بل ينبغي أن يتجلى على أرض الواقع. وكما أشار وزير خارجية هولندا، السيد برنارد بوت، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي خلال زيارته للمنطقة قبل أسبوعين، فإن الاتحاد ملتزم بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبسياسة ''المعايير قبل المركز''. ذلك أن المعايير ترمي إلى تعزيز قيم من قبيل احترام الأقليات، والتسامح، والديمقراطية، وسيادة القانون. وسيمثل تنفيذها المفتاح بالنسبة لمستقبل كوسوفو. وسوف يكون تطبيق المعايير عملية طويلة الأمد، وسوف يستمر بعد استعراض منتصف عام ٢٠٠٥. فهو جزء من العملية التي تمت صياغتها خلال مؤتمر قمة ثيسالونيكي الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن منطلقات ضم بلدان البلقان الغربية إلى الاتحاد الأوروبي .

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الإعلان المشترك الصادر في ١٤ تموز/يوليه خطوة في الاتجاه الصحيح وبادرة إيجابية على

التزام زعماء كوسوفو من جميع الأصول العرقية. وكما أسلفت الذكر فإن الإعلان قد أعلن عن إنشاء وزارة لشؤون الطوائف وحقوق الإنسان والعائدين. وأعربت جميع الأطراف عن التزامها المشترك بأن تبذل قصارى وسعها لكفالة العودة المستدامة للمشردين داخليا.

وأبدى الإعلان أيضاً الدعم للجهود المشجعة المبذولة حالياً لإصلاح الحكم المحلي. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالتقدم المحرز ويشيد بالفريق العامل المعني بالحكم المحلي، برئاسة كل من البعثة والمؤسسات المؤقتة، للمقترحات التي قدمها. فإصلاح الحكم المحلي والتحول إلى اللامركزية خطوتان هامتان نحو ضمان الحكم المستدام، وحماية طوائف الأقليات، وتحسين الأوضاع المعيشية لجميع سكان كوسوفو. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الطوائف والأطراف المهتمة في كوسوفو إلى الاشتراك الكامل في هذه العملية الهامة واتخاذ خطوات عملية للشروع في تنفيذ الإصلاحات بأسرع ما يمكن.

إن الاتحاد الأوروبي مساهم قوي في جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي في كوسوفو. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن الموجة الثالثة للخصخصة قد بدأت. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تجدد زخم هذه العملية ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى الأخذ بنهج عقلاني لاسياسي إزاء مسألة الخصخصة.

واسمحوا لي في الختام أن أشير إلى أن التزام الاتحاد الأوروبي بكوسوفو لا يقتصر على الركيزة الرابعة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مستقبل كوسوفو يقع ضمن الهياكل الأوروبية. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي ما زال أكبر الجهات المانحة للدعم المالي لكوسوفو وسوف يبذل قصارى جهده لتمكين كوسوفو من أن تصبح لا جزءاً من الاتحاد السياسي والاقتصادي الذي يشكله الاتحاد الأوروبي فحسب، وإنما أيضاً جزءاً من القيم المجتمعية التي يمثلها الاتحاد.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأبدأ اليوم بالإعراب عن صادق تقدير اليابان للجهود التي بذلها السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص السابق للأمين العام، من أجل تحسين الحالة في كوسوفو. كما نقدم أصدق التهنئة إلى السيد سورن جيسن – بيترسن على تعيينه ممثلا خاصا جديداً لكوسوفو.

وبما أن من المنتظر أن يباشر الممثل الخاص الجديد أعماله في المستقبل القريب، فإن جلسة اليوم العلنية تتيح فرصة ممتازة لإعادة تقييم الحالة والسياسات القائمة حتى الآن. وأثق بأن السيد جيسن – بيترسن أيضا سوف يبذل قصارى جهده في منصبه الجديد، آخذاً بعين الاعتبار الاستنتاجات المستخلصة من مناقشة اليوم.

وتود حكومة اليابان أن تدلي بثلاث نقاط اليوم. أولا، في ظل خلفية الدروس المستفادة من أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، نرحب بكون مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والبعثة وضعتا، بمساعدة البلدان المعنية، وثيقة إطارية لنقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية. وتأمل حكومة بلدي أن تصبح حقوق الإنسان للأقليات، عن طريق التنفيذ الدقيق للإطار، محمية على نحو أفضل، وأن يجري التعجيل بإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق.

وفي آخر جلسة علنية بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.4967)، ذكر عدد من الممثلين أهمية أن يصبح التسامح حقيقة في كوسوفو. واليابان تعتقد اعتقادا قويا أن إرساء

ذلك التسامح أساسي للنجاح في تنفيذ معايير كوسوفو. وفي هذا السياق، نرحب بتنفيذ المحادثات بين الطوائف بشأن موضوعات مختلفة، وعلى وجه الخصوص المشاورات التي شملت ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو، على حد سواء، وأدت إلى اتفاق بشأن إقامة مؤسسات لحقوق الإنسان وعودة اللاجئين. ونود أيضا أن نؤكد على أن إعادة بناء المنازل التي دمرت في أعمال العنف التي اندلعت في آذار/مارس ينبغي أن تكتمل في أقرب وقت ممكن من أجل تحسين الثقة المتبادلة بين الطوائف المعنية.

أخيرا، سيتطلب بناء التسامح تغيرا إيجابيا في تفكير الناس؛ أي أنه يجب أن يتوفر لديهم المبرر للأمل في حياة أفضل لأنفسهم. ومما يؤسف له أن التقارير الإخبارية الأخيرة تبين أن معدل البطالة في كوسوفو في ارتفاع، مرة أخرى، ويصل الآن إلى ٧٠ في المائة. وهذه الحالة التي يعاني فيها الناس من بطالة مرتفعة بشكل غير مقبول، مما يجعلهم بالتالي غير قادرين على أن يكون لديهم أمل في مستقبلهم، يجب أن تتغير. ويجب أن تضاعف البعثة، ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بمساعدة المجتمع الدولي، جهودها لتناول هذه المسألة في إطار خطة تنفيذ معايير كوسوفو.

واستنادا إلى إيماننا القوي بأن تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو أساسي لتحقيق الاستقرار والرفاه في المنطقة بأسرها، ساهمت حكومة بلدي في تقديم مساعدات بلغت حتى الآن حوالي ١٨٦ مليون دولار تحقيقا لذلك الغرض. ونحن لا نزال ملتزمين بهدف تحقيق الاستقرار والرفاه في جنوب شرقي أوروبا، بالتعاون مع المجتمع الدولي في مجموعه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل ألبانيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وبأن أتمنى لكم كل النجاح.

يرحب وفد بلدنا بتقرير الأمين العام (S/2004/613)، وبالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم الأمين العام المساعد، العنابي. ونحن نعتقد أن توصيات الأمانة العامة ومجلس الأمن بشأن تحسين الحالة ستؤدي إلى التغلب على المأزق المتمثل في الحالة المزعزعة للاستقرار التي سببتها أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤. والتفكر في هذه الأحداث يبرز الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بإحداث تغييرات أساسية إجراء تقييم واقعي للحالة.

أولا، هناك حاجة إلى التنفيذ العاجل لسياسة ”المعايير قبل المركز“ مع التركيز على تحقيق مجتمع ديمقراطي، ومتعدد الأعراق متعدد الثقافات يسود فيه حكم القانون والتسامح. وهذا يمكن تحقيقه عندما تملك الأجهزة الشرعية للمؤسسات الديمقراطية في كوسوفو مسؤولية كاملة عن بناء مجتمعها. وحتى يحدث ذلك، يجب أن تنقل اختصاصات البعثة إلى مؤسسات كوسوفو التنفيذية، ويجب أن يعاد بناء دور البعثة، من هيئة لصنع القرارات إلى هيئة تقدم المشورة والرصد.

ثانيا، يجب أن تحتفظ المؤسسات الدولية بوجود مستمر لها كضمان للاستقرار والسلام في المنطقة، وألبانيا تشعر بامتنان لدور البعثة ولدور والتزام القوات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك الولايات المتحدة، ودول أخرى في فرقة قوة كوسوفو في المنطقة، وتؤكد ضرورة وجودها المستمر في كوسوفو. وتقدر ألبانيا أيضا

إنشاء ''فريق الاتصال المعزز'' لكوسوفو كخطوة هامة نحو الوفاء بخطة تنفيذ معايير كوسوفو.

وفي المقابل، ينبغي أن تتفهم الفصائل السياسية وشعب كوسوفو أن كوسوفو المستقبل ستكون مجتمعا حرا وديمقراطيا ومتعدد الأعراق وبلدا يحمي فيه القانون حقوق الأقليات. إن كوسوفو تنتمي إلى أبناء شعب كوسوفو كله. وكلهم جزء لا يتجزأ في المجتمع الجديد ومتساوون في حقوقهم وواجباتهم.

ونحن نثني على الحقيقة الإيجابية بأن حكومة كوسوفو اتخذت التدابير المناسبة لإعادة بناء المباني المدمرة وعودة المشردين. ونثني أيضا بشكل خاص على اقتراح إنشاء وزارة للطوائف والاندماج. وهذه المبادرات كلها لا تنبع من التزام ممثلي ومؤسسات كوسوفو بإنجاز المعايير التي وضعها المجتمع الدولي فحسب، وإنما أيضا من تنامي نضجهم ومسؤوليتهم حيال الحقائق الدينامية في كوسوفو وفي أرجاء المنطقة .

ومن المهم أن يستمر مناخ التفاهم وعملية الاندماج التي يجرى القيام بها. ويجب أن يشارك أفراد الأقليات في الانتخابات البرلمانية وألا يقاطعوها. وينبغي ألا يكونوا أدوات في المخططات القومية والانقسامية. إن كوسوفو بحاجة إلى أن تشارك أقلياتها في بناء البلد؛ وبحاجة إلى أن تشارك في حكم البلد؛ وبحاجة إلى أن تهيئ، معا المستقبل بينما تنسى الماضي.

وتؤكد ألبانيا من جديد تأييدها لتنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز''. وتحقيق المعايير التي اختارها المجتمع الدولي أساسيا لمجتمع كوسوفو الجديد؛ وأهدافها شروط ضرورية لتحديد المركز النهائي. ونحن نعتقد أن من الخطوات المفيدة نحو الاستقرار أن يضع المجتمع الدولي نصب عينيه، في الوقت الذي تجري مناقشة المعايير، المركز النهائي لكوسوفو، إيمانا بأن تنفيذ سياسة ''المركز مع المعايير'' سيحقق التقدم بشكل محدد للعملية السياسية في كوسوفو وبالتالي تطبيع الحالة في المنطقة.

إننا نؤمن بمستقبل أوروبي لكوسوفو باعتباره أكثر الحلول مناسبة وواقعية. ويمكن أن يتحقق تنفيذ هذه الفكرة عن طريق توسيع الوجود الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، ومع إدماج كوسوفو في عملية تكامل الاتحاد الأوروبي.

ومن الشروط الرئيسية لسياسة المعايير إحياء الحوار بين بريستينا وبلغراد. وتؤيد ألبانيا هذا الحوار بين البلدين على الصعيدين السياسي والتقني، معا. وفي سياق ذلك، من المهم أيضا توسيع الحوار الداخلي بين طائفتي كوسوفو.

وألبانيا ملتزمة، من جانبها، بمواصلة الحوار مع صربيا والجبل الأسود بشأن مجالات ذات فائدة مشتركة وفي إطار التكامل البلقاني والأوروبي. وسيعمل هذا على تقوية العلاقات بين البلدين وتهيئة مناخ أفضل وبناء بشكل أكبر بين الألبانيين والصرب في المنطقة، مما يعود بالنفع على الاستقرار والتكامل الإقليمي.

ونحن نثني على التقدم الذي أحرزته حكومة كوسوفو في التعاون مع البعثة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ونثني أيضا على الجهد المبذول لإصلاح وتقوية الحكم المحلي في كوسوفو بوصف ذلك عنصرا هاما في خفض التوترات العرقية على المدى البعيد.

ونعتقد بأن إعطاء المزيد من الاستقلال الذاتي للإدارة المحلية – استقلال ذاتي لا يؤدي إلى تشويه التدرج العمودي للسلطة، ولا يضر بالحكومة المركزية لإقليم كوسوفو – يشكل عنصرا هاما من سياسة ''المعايير قبل المركز''، وسيؤدي إلى تعزيز وتحسين الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. وسيساعد ذلك أيضا على تقريب المواطنين من جميع الطوائف بعضهم من بعض في عملية صنع القرار، وعلى المزيد من التنمية على المستوى المحلي، وسيخلق مجالا واسعا للمبادرات المحلية.

ومن المهم أن تقوم جميع الفعاليات السياسية والمؤسسية في كوسوفو، وكذلك ممثلو الصرب والطوائف الأخرى، بالتعاون من أجل التوصل إلى التفاهم والحلول المشتركة، من أجل نجاح إصلاح عملية الحكم الذاتي وإحراز المزيد من التقدم في هذا المجال.

في الختام دعوني أقدم أطيب التمنيات لممثل الأمين العام الخاص الجديد، السيد سورن جيسن – بيترسن، ونرجو له كل النجاح في مهمته الهامة ونطمئنه على مساندة حكومتنا له.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة للسيد العنابي ليرد على التعقيبات والأسئلة التي أثيرت.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): حيث أنه لم تكن هناك أسئلة محددة، سأتكلم باختصار شديد. سوف أتناول نقطتين فقط. أولا، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن وغيرهم الذين عبّروا عن تقديرهم للعمل الذي أنجزه السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، الذي أنهى مهمته للتو، في ظل ظروف صعبة. وأود أن أشكرهم أيضا على التمنيات الطيبة التي قدموها للممثل الخاص الجديد، السيد سورن جيسن – بيترسن. وسيلتقي السيد جيسن – بيترسن، في الأيام القليلة القادمة في جنيف، بالموظفين الكبار في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، قبل أن يتوجه إلى برشتينا لتولي مهام منصبه.

ثانيا، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو تعاني الآن من أزمة مالية حادة. فهناك تأخير كبير في تسديد الأنصبة المقررة للبعثة. وقد اقترحت الأمانة العامة، كوسيلة لتخفيف الأضرار الناشئة، بأن نبقي على الفائض من عمليات حفظ السلام التي انتهت مهماتها. ولكن كما يعلم الأعضاء، لم يحظ هذا الاقتراح بموافقة الجمعية العامة، ولذلك لا يوجد أمام البعثات الحالية التي تعاني من نقص في السيولة أي متسع من المرونة.

وفي ضوء ذلك، أود اغتنام هذه الفرصة للتأكيد على خطورة الحالة، التي قد تضطر البعثة في كوسوفو، ربما في الشهر القادم، إلى تقليص أنشطتها، ولكي أحث جميع من يعنيهم الأمر على دفع تبرعاتهم المستحقة كاملة وبدون تأجيل إضافي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد العنابي على المعلومات الإضافية التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥